**اسم المقرر :تطور الفكر الاقتصادى**

**الفرقة: الثالثة شعبة اقتصاد**

**استاذ المادة:د محمود عبد الرازق**

# كلية التجارة

# الفرقة الثالثة

# تخصص اقتصاد

# عدد الصفحات : ١٠٢

أسم المؤلف : أ.د/ محمود حامد محمود عبدالرازق

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الفصل الاول الاطار النظرى للفكر الاقتصادى | ٣ |
| الفصل الثانى تطور الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى البدائى | ١٣ |
| الفصل الثالث تطور الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى القائم على الرق | ١٧ |
| الفصل الرابع تطور الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى الاقطاعى | ٢٣ |
| الفصل الخامس:السياسة المالية فى ظل الفكريت الكلاسيكى والكينزى | ٣٢ |
| الفصل السادس:خصائص الفكر الاقتصادى الراسمالى المعاصر | ٤٠ |
| الفصل السابع:الفكر الاقتصادى الاشتراكى | ٤٧ |
| الفصل الثامن : الفكر الاقتصادى الاسلامى | ٥٢ |

# الفصل الاول

# الاطار النظرى للفكر الاقتصادى

مقدمة :-

نتناول فى هذا الفصل الاطار النظرى للفكر الاقتصادى وذلك من حبث المفهوم والتطور والانواع ومبررات دراسة الفكر الاقتصادى وغير ذلك من البنود وذلك على النحو التالى : -

١/١:مفهوم الفكر الاقتصادى:

نقصد بالفكر الاقتصادى بانه عبارة عن التراث الانسانى المتراكم عبر التاريخ فى الاقتصاد . فهو مجموعة كتابات وافكار ونظربات المتخصصين الاقتصاديين من فلاسفة ومفكرين عبر العصور المختلفة والتى تكون وتشكل منها لبنات قوية ساعدت على تكوين البناء المتكامل للفكر الاقتصادى بانواعه وانماطه المختلفة

يتضح من التعريف السابق للفكر الاقتصادى بانه يتسم بمجموعة من السمات والخصائص المختلفى التى تميذه عن باقى الفكر الانسانى فى الفروع المختلفة من العلوم والمعارف وذلك كما سيتضح لنا من البند التالى والبنود الاخرى

٢/١:سمات وخصائص الفكر الاقتصادى:

الفكر الاقتصادى يتسم بمجموعة من السمات والخصائص نذكر منها ما يلى : -

أ/:فكر تراكمى:

وهذا يعنى ان الفكر الاقتصادى متراكم عبر الزمن لعقود طويلة مرت ونتاج مدارس فكرية متنوعة عبر التاريخ الطويل لعلم الاقتصاد ومفكريه وفلاسفته

ب/فكر مرن:

وهذا يعنى ان الفكر الاقتصادى فكر انسانى قابل للاخذ والعطاء مع باقى فروع الفكر الانسانى ومن ثم فانه فكر يبتعد كل البعد عن الجمود والثبات ولكنه يقبل التعديل حتى من جانب مفكريه انفسهم مع مرور الزمن وظهور العديد من الظواهر الاقتصادية

ج/فكرر معطاء:

وهذا يعنى ان الفكر الاقتصادى فكر متجدد ومعطاء عبر الزمن حيث تظهر فيه النظريات المختلفة والفرضيات المختبرة عبر الزمن لتشكل اضافة مستمرة لذلك الفكر باعتباره من اهم فروع الفكر الانسانى عامة والفكر الاجتماعى خاصة

٣/١:انواع الفكر الاقتصادى:

هناك عدة انواع مختلفة للفكر الاقتصادى تكونت وتبلورت عبر التاريخ الطويل والممتد للمفكرين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم الاقتصادية وتباين منهاهجهم الفكرية نذكرها على النحو التالى :-

أ/الفكر الاقتصادى الراسمالى:

وهذا النوع من الفكر بدا يظهر منذ كتابات المفكرين والاقتصاديين الراسماليين من القرن السابع عشر والثامن عشر وكان من اهم هؤلاء ادم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم كثير

ولقد مرت الراسمالية بمراحل مختلفة منها

- الراسمالية التجارية
- الراسمالية الصناعية
- الراسمالية الحرة
- الراسمالية المتدخلة .....الخ

ولقد استمر هذا الفكر الى يومنا هذا وهو يشكل الوعاء العلمى والتاريخى الذى ياخذ منه النظام الراسمالى الحالى وتنهل منه الدول الغربية الى يومنا هذا

بالاضافة الى ما سبق فان المؤسسات الدولية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وانطلقت من مؤتمرات بريتون وودز امثال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير قامت على هذا النوع من الفكر الاقتصادى ولا تزال تسير على هدى منه الى يومنا هذا

٤/١ :انواع الفكر الاقتصادى:

هناك عدة انواع مختلفة للفكر الاقتصادى تكونت وتبلورت عبر التاريخ الطويل والممتد للمفكرين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم الاقتصادية وتباين منهاهجهم الفكرية نذكرها على النحو التالى :-

أ/الفكر الاقتصادى الاشتراكى:

وهذا النوع من الفكر بدا يظهر منذ كتابات المفكرين والاقتصاديين الاشتراكيين من القرن الثامن عشر وكان من اهم هؤلاء كارل ماركس و سيسموندى و انجل واوسكار لانج وغيرهم كثير

ولقد مرت الاشتراكية بمراحل مختلفة منها

- الاشتراكية العلمية
- الاشتراكية العملية
- الاشتراكية المثالية
-.....الخ

ولقد بدا هذا الفكر يطبق عمليا ويجد طريقه نحو التطبيق العملى ابان القيصرى وتمخض عنها ظهور الاتحاد السوفيتى مطبقا النظام والفكر الاقتصادى الاشتراكى ومنشرا اياه على الكثير من دول العالم منها دول اوروبا الشرقية وبعض الدول الاسيوية والافريقية بل ووصل هذا الفكر الى بعض دول امريكا اللاتينية

ولقد استمر هذا الفكر الى ان حدث تغير فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ على يد ميخائيل جوربا تشوف عندما نشر كتابيه البيروسترايكا والجلاس نوست منتقدا الفكر الشيوعى والنظام الاقتصادى الاشتراكى الذى اوصل البلاد الى حافى الازمات الاقتصادية من بطالة وركود وتراجع اقتصادى وتخلف انتاجى وعزلة عن باقى اقتصاديات العالم المنفتحة لا سيما فى الدول المتقدمة

بالاضافة الى ما سبق فان المؤسسات الدولية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وانطلقت من مؤتمرات بريتون وودز امثال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير عارضت هذا النوع من الفكر الاقتصادى ولا تزال تسير على ذلك ولم تمنح غرص الانضمام الى عضويتها لهذه الدول الا بعد ان تخلت الاخيرة عن فكرها الشيوعى ونظامها الاقتصادى الاشتراكى فى بداية تسعينيات القرن الماضى

أ/الفكر الاقتصادى الاسلامى:

وهذا النوع من الفكر بدا ظهر منذ كتابات المفكرين والاقتصاديين المسلمين من القرن السادس والسابع الميلادى وكان من اهم هؤلاء او يوسف ابو عبيد وابن خلدون والمقريزى وغيرهم كثير

ولقد مر الفكر الاقتصادى الاسلامى بمراحل مختلفة منها

- الفكر الاقتصادى الاسلامى فى عص النشاة

وكان ذلك فى القرن الاول الهجرى فى عهد الصحابة والتابعين والتى تبلور فيها:-

الفكر الاقتصادى للرسول صلى الله عليه وسلم

الفكر الاقتصادى عند ابو بكر الصديق

الفكر الاقتصادى عند عمر بن الخطاب

الفكر الاقتصادى عند عثمان بن عفان

الفكر الاقتصادى عند على بن ابى طالب

- الفكر الاقتصادى الاسلامى فى عصر الازدهار

وكان ذلك فى القرنين الثانى والثالث الهجرى فى عهد المذاهب الفقهية الكبرى والتى تبلور فيها:-

الفكر الاقتصادى عند ابو يوسف فى كتابه الخراج

الفكر الاقتصادى عند ابو عبيد القاسم بن سلام فى كتابه الاموال

الفكر الاقتصادى عند المقريزى

-.....الخ

- الفكر الاقتصادى الاسلامى فى العصر الحديث

وكان ذلك فى القرنين االثالث والرابع عشر الهجرى والتى تبلور فيها:-

- الفكر الاقتصادى النقدى والمصرفى وظهور البنوك الاسلامية

-الفكر الاقتصادى المالى وظهور العديد من المؤسسات المالية الاسلامية

-الفكر الاقتصادى التجارى وظهور العديد من المؤسسات التجارية القائمة على الفكر والنظام الاقتصادى الاسلامى

-.....الخ

٤/١تطور الفكر الاقتصادى :

أ/الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة:

وهى الفترات الزمنية التى سبقت التاريخ الميلادى او ما يسمى بمرحلة ما قبل الميلاد وكان من اهم المفكرين الاقتصاديين فى تلك الفترة

- الفكر الاقتصادى عند ارسطو

الفكر الاقتصادى عند افلاطون

ب/الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى:

وهى الفترات الزمنية التى تغطى القرون من السادس الميلادى وحتى الثورة الثناعية ، ولقد مرت بعدة عصور اقتصادية فرعية نذكر منها : -

الفكر الاقتصادى فى ظل نظام الرق

- الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقطاعى

- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام الطبيعيين

- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام التجاريين

ج/الفكر الاقتصادى فى العصور الحديثة والمعاصرة:

وهى الفترات الزمنية التى تغطى القرون من السادس عشر الميلادى وحتى الان ، ولقد مرت بعدة عصور اقتصادية فرعية نذكر منها : -

الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الراسمالى الحر

- الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاشتراكى

- الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الراسمالى الموجه او المدار

- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام الكينزيين

- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام الكينزيين الجدد

- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام النقديين
- الفكر الاقتصادى فى ظل نظام النقديين الجدد

١/٥:مبررات دراسة الفكر الاقتصادى:

هناطك مجموعة من الدوافع والمبررات التى تدفعنا وتحثنا على دراسة وتتبع الفكر الاقتصادى عبر العصور المختلفة والتى من خلالها تتضح لنا القيمة المضافة الحقيقية للفكر الاقتصادى سواء على المستويات الاكاديمية او حتى على المستويات التطبيقية والعملية منها :-

أ/تتبع افكار الماضى :

وهذا يعنى انه من الضرورى لفهم الحاضر واستشراف المستقبل للفكر الاقتصادى والدراسات الاقتصادية عموما ان نقوم بدراسة وتتبع الافكار الاقتصادية التى تمت فى العصور الماضية وفى الحقب الزمنية الغابرة وبالشكل الذى يجعل الدرسين والمحللين الاقتصاديين على دراية تامة وتتبع مستمر لما يدور فى فلك الفكر الاقتصادى والمذاهب الاقتصادي المختلفة

ب/معرفة النظم الاقتصادية:

وهذا يعنى انه من الضرورى لفهم الحاضر واستشراف المستقبل للفكر الاقتصادى والدراسات الاقتصادية عموما ان نقوم بدراسة وتتبع النظم الاقتصادية المختلفة التى تمت فى العصور الماضية وفى الحقب الزمنية الغابرة وبالشكل الذى يجعل الدرسين والمحللين الاقتصاديين على دراية

تامة وتتبع مستمر لما يدور فى فلك النظم الاقتصادية المختلفة باعتبارها عملية تراكمية ومستمرة تساعد فى اضافة لبنات فى البناء الفكر الاقتصادى

ج/تتبع النظريات الاقتصادية:

وهذا يعنى انه من الضرورى لفهم الحاضر واستشراف المستقبل للفكر الاقتصادى والدراسات الاقتصادية عموما ان نقوم بدراسة وتتبع النظرياتالاقتصادية التى تمت فى العصور الماضية وفى الحقب الزمنية الغابرة وبالشكل الذى يجعل الدرسين والمحللين الاقتصاديين على دراية تامة وتتبع مستمر لما يدور فى فلك التنظير الاقتصادى وبما يساعد فى بناء نظريات اقتصادية جديدة ومتتالية على هدى من التنظير فى الماضى ومن ثم تفسير الظواهر الاقتصادية

د/تفسير الظواهر الاقتصادية:

وهذا يعنى انه من الضرورى لفهم الحاضر واستشراف المستقبل للفكر الاقتصادى والدراسات الاقتصادية عموما ان نقوم بدراسة وتتبع الظواهر الاقتصادية التى تمت فى العصور الماضية وفى الحقب الزمنية الغابرة وبالشكل الذى يجعل الدرسين والمحللين الاقتصاديين على دراية تامة وتتبع مستمر لما يدور فى فلك التنظير الاقتصادى ومن ثم تفسير الظوتهر الاقتصادية وحل المشكلات الاقتصادية لاسيما المرتبط منها بالازمات

الاقتصادية الكبيرة التى تداهم البناء الاقتصادى للامم والشعوب على مر العصور والازمنة

# الفصل الثانى

## الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى البدائى

١/٢مقدمة:

نتناول فى هذا الفصل الاطار العملى والتطبيقى للفكر الاقتصادى وذلك فى ظل النظم الاقتصادية البدائية وخلال تنامى الانشطة الاقتصادية التقليدية وذلك على النحو التالى : -

٢/٢:مفهوم النظام الاقتصادى البدائى:

يقصد بالنظام الاقتصادى البدائى هو ذلك النظام الاقتصادى الذى كان سائدا ومهيمنا على الانشطة الاقتصادية فى ظل الحقبة التاريخية القديمة حيث النشاط الاقتصادى التقليدى القائم على حرف بسيطة وادوات انتاجية تقليدية للغاية

٣/٢:سمات النظام الاقتصادى البدائى:

لقد كان النظام الاقتصادى البدائى يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، ويتصف بجكلة من الصفات البسيطة منها على سبيل المثال

-السمة البدائية والتقليدية

- سمة الجمود والسكون وعدم التطور

- عدم المرونة فى تنفيذ الانشطة الاقتصادية
- عدم وجود ابتكارات حديثة فى مجال الانتاج
- عدم وجود انماط حديثة فى مجال الاستهلاك
- عدم وجود قنوات حديثة فى مجال التوزيع والتسويق
- ٠٠٠٠الخ

٤/٢:اهم الانشطة الاقتصادية فى ظل النظام الاقتصادى التقليدى

لقد كان النظام الاقتصادى البدائى يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، وعليه ، فان الانشطة الاقتصادية التى كانت سائدة فى ظل ذلك النظام هى انشطة اقتصادية بسيطة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الانشطة الاقتصادية التالية منها :-

-انشطة الرعى
- انشطة الصيد
- انشطة الالتقاط
- بعض الحرف الصناعية التقليدية للغاية
- بعض الحرف الزراعية التقليدية للغاية
- ٠٠٠٠الخ

٥/٢:الفكر الاقتصادى فى ظل النظام البدائى:

لما كان الفكر الاقتصادى قائم ويقوم ويستمر معتمدا على المفكرين الاقتصاديين والفلاسفة المتكلمين بالشكل الذى يسهم فى بناء واقع فكرى متماسك وتنظير اقتصادى متتابع يفسي العديد من الظواه الاقتصادية المحتلفة ويضع الحلول للعديد من المعضلات الاقتصادية المتباينة وفى نفس الوقت لم يكن فى هذه الفترة سوى الانشطة الاقتصادية التقليدية للغاية ، وفى نفس الوقت لم تكن هناك ازمات اقتصادية تو مسكلات اقتصادية كالبطالة وغيرها لاسيما فى ظل فترة كان فيها عدد السكان قليل جدا

وعليه ، يمكن القول بانه فى ظل النظام الاقتصادى التقليدى والبدائى لم تكن هناك حاجة الى فكر اقتصادى او حتى بعض الافكار الاقتصادية البسيطة ومن ثم فانه فى ظل هذه الفتره هيمن النشاط الاقتصادى التقليدى ولم يكن هناك اى فكر اقتصادى من قريب او بعيد

# : الفصل الثالث

# الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى القائم على الرق

١/٣مقدمة:

نتناول فى هذا الفصل الاطار العملى والتطبيقى للفكر الاقتصادى وذلك فى ظل النظم الاقتصادية القائمة على الرق وخلال تنامى الانشطة الاقتصادية التقليدية وذلك على النحو التالى : -

٢/٣:مفهوم النظام الاقتصادى القائم على الرق:

يقصد بالنظام الاقتصادى القائم على الرق هو ذلك النظام الاقتصادى الذى كان سائدا ومهيمنا على الانشطة الاقتصادية فى ظل الحقبة التاريخية القديمة التى تلت حقبة النظام الاقتصادى البدائى حيث النشاط الاقتصادى التقليدى القائم على حرف بسيطة نسبيا وادوات انتاجية تقليدية

٣/٣:سمات النظام الاقتصادى القائم على الرق:

لقد كان النظام الاقتصادى القائم على الرق يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، ويتصف بجملة من الصفات البسيطة نسبيا منها على سبيل المثال -السمة البدائية والتقليدية

- سمة الجمود والسكون وعدم التطور
- عدم المرونة فى تنفيذ الانشطة الاقتصادية
- عدم وجود ابتكارات حديثة فى مجال الانتاج
- عدم وجود انماط حديثة فى مجال الاستهلاك

- عدم وجود قنوات حديثة فى مجال التوزيع والتسويق

-الاعتماد فى القوى العاملة على الرقيق فى الانشطة الاقتصادية المختلفة

-اعتبار تجارة العبيد محليا وعالميا نشاط اقتصادى

- ٠٠٠٠الخ

٤/٣ :اهم الانشطة الاقتصادية فى ظل النظام الاقتصادى التقليدى

لقد كان النظام الاقتصادىالقائم على الرقيق يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، وعليه ، فان الانشطة الاقتصادية التى كانت سائدة فى ظل ذلك النظام هى انشطة اقتصادية بسيطة نسبيا نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الانشطة الاقتصادية التالية منها :-

- الانشطة الزراعية المختلفة

-انشطة الرعى

- انشطة الصيد

- انشطة الالتقاط

- بعض الحرف الصناعية التقليدية

- بعض الحرف الزراعية التقليدية

-بعض الانشطة التجارية البسيطة للغاية سواء فى مجالات السلع او فى تجارة عناصر الانتاج السائدة فى ذلك الوقت

- ٠٠٠٠الخ

٥/٣:الفكر الاقتصادى فى ظل النظام القائم على الرق:

لما كان الفكر الاقتصادى قائم ويقوم ويستمر معتمدا على المفكرين الاقتصاديين والفلاسفة المتكلمين بالشكل الذى يسهم فى بناء واقع فكرى متماسك وتنظير اقتصادى متتابع يفسر العديد من الظواه الاقتصادية المحتلفة ويضع الحلول للعديد من المعضلات الاقتصادية المتباينة

وفى نفس الوقت لم يكن فى هذه الفترة سوى الانشطة الاقتصادية التقليدية ، وفى نفس الوقت لم تكن هناك ازمات اقتصادية او مشكلات اقتصادية كالبطالة وغيرها لاسيما فى ظل فترة كان فيها عدد السكان قليل

وعليه ، يمكن القول بانه فى ظل النظام الاقتصادى القائم على الرق لم تكن هناك حاجة كبيرة الى فكر اقتصادى اللهم الا بعض الافكار الاقتصادية البسيطة ومن ثم فانه فى ظل هذه الفتره هيمن النشاط الاقتصادى التقليدى ولم يكن هناك اى فكر اقتصادى باستثناى بعض الافكار الاقتصادية التى كان مصدرها ليس اقتصاديين وانما فلاسفة ومفكرين نذكر مهم على سبيل المثال : -

- - الفكر الاقتصادى عند افلاطون

الفكر الاقتصادى عند ارسطو

- الفكر الاقتصادى فى ظل حمورابى

# الفصل الرابع

## الفكر الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى الاقطاعى

١/٤مقدمة:

نتناول فى هذا الفصل الاطار العملى والتطبيقى للفكر الاقتصادى وذلك فى ظل النظم الاقتصادية القائمة على الاقطاع وخلال تنامى الانشطة الاقتصادية التقليدية وذلك على النحو التالى : -

٢/٤:مفهوم النظام الاقتصادى الاقطاعى :

يقصد بالنظام الاقتصادى الاقطاعى القائم على الضيعة الاقطاعية هو ذلك النظام الاقتصادى الذى كان سائدا ومهيمنا على الانشطة الاقتصادية فى ظل العصور الوسطى التى تلت حقبة النظام الاقتصادى القائم على الرق حيث النشاط الاقتصادى شبه التقليدى القائم على حرف متوسطة وادوات انتاجية متوسطة التطور وربما يغلب عليها فى معظم الاحيان الطابع التقليدى

٣/٤:سمات النظام الاقتصادى الاقطاعى :

لقد كان النظام الاقتصادى الاقطاعى يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، ويتصف بجملة من الصفات البسيطة نسبيا منها على سبيل المثال

-الضيعة الاقتصادية

- سمة الجمود والسكون وعدم التطور

- التعدد الطبقى داخل الاقطاعية

- عدم وجود ابتكارات حديثة فى مجال الانتاج

- عدم وجود انماط حديثة فى مجال الاستهلاك

- عدم وجود قنوات حديثة فى مجال التوزيع والتسويق

-الاعتماد فى القوى العاملة على العمالة الرخيصة داخل الاقطاعية فى الانشطة الاقتصادية المختلفة

-الانغلاق الاقتصادى داخل الاقطاعية

- كانت الضيعة او الاقطاعية الاقتصادية تشكل وحدة اقتصادية متكاملة منغلقة على نفسها ومن ثم توفر كافة السلع الاقتصادية وبها كافة الانشطة التجارية الداخلية لتلك الاقطاعية من ملابس ومواد غذائية واثاث وادوات منزلية ووقود واصواف وجلود وغيرها

- كانت الضيعة او الاقطاعية الاقتصادية تشكل وحدة سياسية متكاملة منغلقة على نفسها لان احد الاسياد او النبلاء او رجال الكنيسة كان يملكها وله حق الحول على دخله منها وله سلطات واسعة عليها كسطة تحصيل الضرائب وتعبئة السكان اوقات الحروب والمعارك مع وجود نظام قضائى داخلى ملزم داخل الاقطاعية

-اقترن النظام الاقتصادى لاقطاعى بالعبودية فى النشاط الزراعى ومن ثم تنقسم ارض الاقطاعية الى قسمين قسم للسيد وقسم اخر يةوزع على الفلاحين مقابل خدماتهم فى فلاحة القسم الاول

- ٠٠٠٠الخ

٤/٤ :اهم الانشطة الاقتصادية فى ظل النظام الاقتصادى التقليدى

لقد كان النظام الاقتصادىالقائم على الرقيق يتسم بمجموعة من السمات التقليدية ، وعليه ، فان الانشطة الاقتصادية التى كانت سائدة فى ظل ذلك النظام هى انشطة اقتصادية بسيطة نسبيا نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الانشطة الاقتصادية التالية منها :-

- الانشطة الزراعية المختلفة
- بعض الحرف الصناعية التقليدية
- بعض الحرف الزراعية التقليدية
-بعض الانشطة التجارية البسيطة للغاية سواء فى مجالات السلع او فى تجارة عناصر الانتاج السائدة فى ذلك الوقت
-الانشطة التجارية خارج الضيعة بينها وبين الاقطاعيات او الضيعات الاخرى
- ٠٠٠٠الخ

٥/٤:الفكر الاقتصادى فى ظل النظام القائم على الرق:

لما كان الفكر الاقتصادى قائم ويقوم ويستمر معتمدا على المفكرين الاقتصاديين والفلاسفة المتكلمين بالشكل الذى يسهم فى بناء واقع فكرى متماسك وتنظير اقتصادى متتابع يفسر العديد من الظواه الاقتصادية المحتلفة ويضع الحلول للعديد من المعضلات الاقتصادية المتباينة

وعليه ، يمكن القول بانه فى ظل النظام الاقتصادى القائم على الرق لم تكن هناك حاجة كبيرة الى فكر اقتصادى اللهم الا بعض الافكار الاقتصادية البسيطة ومن ثم فانه فى ظل هذه الفتره هيمن النشاط الاقتصادى التقليدى ولم يكن هناك اى فكر اقتصادى باستثناى بعض الافكار الاقتصادية التى كان مصدرها ليس اقتصاديين وانما فلاسفة ومفكرين نذكر مهم على سبيل المثال : -

- - الفكر الاقتصادى الاسلامى

الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون

- الفكر الاقتصادى عند ابو يوسف وابو عبيد

-٠٠٠٠الخ

٦/٤:طرق الزراعة فى ظل النظام الاقطاعى

لقد كانت الانشطة الزراعية فى ظل النظام الاقطاعى القائم على الضيعة تتم وتؤدى باحدى الطرق الثلاث التالية : -

- نظام الحقل الواحد:

وفى ظل هذا النظام يتم زراعة حقل واحد عدة سنوات متتالية ولفترة طويلة حتى تنخفض انتاجية الارض بسبب انخفاض وقلة خصوبتها ثم يتم بعد ذلك الانتقال الى حقل زراعى اخر ٠٠٠ وهكذا

- نظام الحقلين الزراعيين:

وفى ظل هذا النظام يتم زراعة حقل واحد ويترك الحقل الثانى دون زراعة ثم يتم بعد ذلك الانتقال الى الحقل الزراعى ا لاخر فى العام التالى وهكذا. والهدف من ذلك هو تجديد خصوبة الارض ورفع جودة التربة الزراعية

- نظام الثلاثة حقول :

وفى ظل هذا النظام يتم تقسيم الارض الى ثلاثة حقول فرعية يزرع اثنان منها فقط كل عام ويترك الثالث دون زراعة ليستمد خصوبته مرة اخرى وهكذا ٠

٧/٤:انهيار النظام الاقطاعى:

لقد استمر النظام الاقتصادى الاقطاعى القائم على الزراعة فى اوروبا الى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كما كان له انتشار قليل نسبيا فى بعض دول لعالم الاخرى

ولكن مع منتصف القرن التاسع عشر ظهرت مجموعة من العوامل ساعدت على تلاشى وانهيار النظام الاقطاعى من القارة الاوروبية بل ومن الكثير من دول العالم الاخرى ، هذه العوامل منها : -

أ:الثورة الصناعية :

حيث ان قيام واندلاع الثورة الصناعية فى اوروبا قد اثر تاثيرا كبيرا فى النظام الاقتصادى الاقطاعى واصبح عنصر ومعول هدم فى ذلك النظام باعتبار ان الثورة الصناعية قائمة على التقدم والتطور الصناعى فى حين ان النظان الاقطاعى قائم على النشاط الزراعى التقليدى وضد التطور الصناعى

ب:قيام الملكية الخاصة

حيث ان قيام الملكية الخاصة فى اوروبا قد اثر تاثيرا كبيرا فى النظام الاقتصادى الاقطاعى واصبح عنصر ومعول هدم فى ذلك النظام باعتبار ان الملكية الخاصة قائمة على التملك الشخصى فى حين ان النظان الاقطاعى قائم على التملك الاقطاعى التقليدى وضد الملكية الخاصة

ج/قيام الحرية الاقتصادية:

حيث ان قيام الحرية الاقتصادية فى اوروبا قد اثر تاثيرا كبيرا فى النظام الاقتصادى الاقطاعى واصبح عنصر ومعول هدم فى ذلك النظام باعتبار ان الحرية الاقتصادية قائمة علىحرية العمل وحرية التملك الشخصى فى حين ان النظان الاقطاعى قائم على التقييد الاقتصادى داخل الضيعة وعدم السماح للحرية والانطلاق الاقتصادى حارجها ومن ثم ضد الحرية الاقتصادية

د/نمو الاقتصاد النقدى :

حيث ان قيام وظهور التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى ومن ثم الغاء نظام المقايضة وظهولا التعاملات النقدية بالعملات المختلفة مع ظهور النقود ادى ذلك الى ضعيف هيبة الضيعة الاقتصادية وتلاشى اساليب تبادلات انظمة المقايضة السائدة فى ظل الانظمة الاقطاعية كل ذلك ققد اثر تاثيرا كبيرا فى النظام الاقتصادى الاقطاعى واصبح عنصر ومعول هدم فى ذلك النظام باعتبار ان الانشطة الاقتصادية قائمة على التبادلان النقدية والاقتصاد النقدى فى حين ان النظان الاقطاعى قائم على التبادلان العينية والاقتصاد القائم على نظام المقايضة

بالاضافة الى الاسباب السابقة كانت هناك مجموعة اخرى من الاسباب والعوامل التى ادت الى انهيار النظام الاقطاعى ممهدا ذلك الى ظهور انظما وافكار اقتصادية حديثة نسبيا مث النفكر والنظام الاقتصادى الراسمالى والفكر والنظام الاقتصادى الاشتراكى . ومن هذه الاسباب: -

- تنامى الحركات الفكرية
- ضعف نفوذ الكنيسة الدنيوى
-زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكانى
-قيام الدول الموحدة والدولة الحديثة بكيانها شبه الحالى

# الفصل الخامس

## السياسة المالية فى الفكريين الكلاسيكي والكينزى

## ١/١ مفهوم السياسة المالية:

يعرف البعض السياسة المالية بأنها تخطيط مالي يتضمن تكييفاً كمياً ونوعياً للنفقات العامة والإيرادات العامة من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على متغيرات الاقتصاد

## ٢/١٤ السياسة المالية فى الفكر الكلاسيكي:

ويلاحظ أن النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم على قانون "ساى" للأسواق الذي لا يعنى أن المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى هي من طبيعة ضرورية حتمية ودائمة فحسب، بل يعنى أيضا أنهما فى الحقيقة شئ واحد، وأن الطلب بالتالي لا يمكن أن يثير أية إشكالات. ومن ثم ينصرف قانون "ساى" إلى عدم إمكان حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة أو كلية، وعدم إمكان حدوث بطالة إجبارية. كما سبق ووضحنا.

## ٣/١ السياسة المالية فى الفكر الكينزى:

من ناحية أخرى، وعلى عكس المنطق السابق وعلى النقيض من انصرفت النظرية الكينزية إلى أن التشغيل الكامل بل والحالة القريبة منه حالة نادرة الحدوث ومؤقتة، كما قرر كينز أن نظام الحرية الاقتصادية قابل

لأن يظل لفترة طويلة عند مستوى من العمالة أقل من العمالة الكاملة دون أن يقوم فى داخله أي اتجاه ملموس نحو الانتعاش أو الانهيار التام. وبذلك يكون كينز قد رفض التسليم بوضع العمالة الكاملة كحالة معتادة للنظام الرأسمالي. والخلاصة أن النظرية الكينزية تقوم على افتراض نقص التشغيل وأن التوازن عند مستويات أقل من التشغيل الأمثل هو الوضع السائد فى ظل وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية وبالتالي لا يمنع الأمر من حدوث بطالة عند التوازن.

**٤/١ معضلة الركود التخضمى Stagflation أو التضخم الركودى وانهيار منحنى فيلبس:**

يتضح لنا ما سبق أن التوازن قد يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل عندما يتعادل الطلب الكلى (س + أ) مع العرض الكلى (س + د) فى ظل دخل قومي مقداره ثلاثة مليارات من الجنيهات، كما فى الشكل رقم (٢٨). وفى هذه الحالة لا يحدث تضخم طلب، ولكن التضخم الهيكلي مازال موجوداً وتتضح هذه الظاهرة فى الشكل رقم (٢/١٤) فيما يعرف باسم منحنى فيلبس، Philips Curve الذى يصور صعوبة اقتصاد السوق فى الحصول سوياً على أهداف كل من العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، مع ثبات هياكل السوق غير الكاملة والعوائق المرتبطة. وفى الحقيقة تصبح العمالة الكاملة واستقرار الأسعار أهدافاً اقتصادية متعارضة حتى ولو كان تحقيق أحدهما لا يعتبر سبباً للآخر

وفى هذا المجال يجب الاهتمام بالجانب الكيفى فى النمو الاقتصادي. فهذا الجانب هو الذي يتعلق بالسياسات الاقتصادية وموقف السلطات العامة. وفيه نجد أن العلاقة وثيقة بين النشاط الاقتصادي العام والأهداف الاقتصادية للنمو وهى أهداف تتعدد ولكنها تتبلور فى ثلاثة أهداف رئيسية هى:

أ- تحقيق الحد الأقصى للثروة الاقتصادية للمجتمع. وهذا الهدف العام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط والسياسة الحكومية المالية والنقدية وموقف المشروعات العامة وغيرها من الأنشطة العامة.

ب-تحقيق الاستقرار فى الحياة الاقتصادية. ويعنى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان

المدفوعات والمحافظة على قيمة النقود داخلياً وخارجياً وضبط مشكلة العمالة.

ج- عدالة وكفاءة السياسة الاقتصادية. وهذه تتعلق بقدرة السياسة الحكومية على تحقيق التكافؤ فى توزيع الدخل، وفى اقتسام ثمرات النمو بين الفئات التي شاركت فى النشاط الإنتاجي، والتي تشارك بعد ذلك فى حركة مبادلة الإنتاج من خلال الاستهلاك، وفى حركة إعادة الإنتاج من خلال الاستثمار.

كما أنه غالباً ما تتدخل الدولة بمختلف الإجراءات المالية والنقدية والاقتصادية لكي توقف التضخم. ذلك أن التضخم يولد الصراع الاجتماعي داخل الاقتصاد القومي. فهو يؤدى إلى انكماش الطلب الفردي والجماعي، وبالتالي سيادة حالة من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات التشغيل وزيادة البطالة. وهذه الحالة يطلق عليها – كما سبق أن ذكرنا – وصف الركود التضخمي. وهى حالة اقتصادية تثير عدة مطالب متناقضة من قوى اجتماعية مختلفة. فالاقتصاد يواجه المشاكل التالية:

أ- مشاكل الشباب المتعطل الذي يطالب الدولة بمحاربة البطالة.

ب-مشاكل النقابات العمالية التي تطالب بزيادة الأجور لمواجهة الارتفاع فى الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للطبقة العمالية.

ج- مشاكل المشروعات التى تطالب باستمرار زيادة الأسعار لتغطية التكاليف المتزايدة وتنمية الأرباح لمواجهة الاستثمار والتوسع.

د- مشاكل المدخرين والمؤسسات المالية التي تطالب برفع معدلات الفائدة وتشجيع الادخار لمواجهة انخفاض قيمة العملة.

ه- مشاكل المستثمرين الذين يطالبون بعدم تقييد الائتمان وتخفيض تكلفة الاستثمار.

**٦/١٤ العلاقات بين الأهداف: المختلفة للسياسة المالية:**

إن الاختيار بين الأهداف أمراً صعباً بسبب ندرة الموارد العامة من وجهة وطبيعة العلاقات بين الأهداف ذاتها، وبين الأخيرة والوسائل من جهة أخرى. ويلاحظ أن العلاقات بين الأهداف هى علاقات معقدة ومركبة. وتتمثل مظاهر ذلك فيما يلي:

أ- تحديد الأولويات بين الأهداف.

ب-التدرج فى مستوى الأهمية.

ج- الاتفاق أو التعارض بين الأهداف.

د- التكامل أو الاستبدال بين الأهداف.

ه- التبعية والاستقلال.

و- علاقات الأهداف بالوسائل.

# الفصل السادس

## خصائص الفكر الاقتصادي الرأسمالى المعاصر :

## ١ – التحول من الرأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار

تطورت الرأسمالية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تطوراً كبيراً ، حيث سيطرت الاحتكارات لتحل محل المنافسة ،فقد قطعت القوى الإنتاجية شوطاً كبيراً فى تطورها فمع زيادة حجم بعض المشروعات نتيجة لزيادة الإنتاج بها تضطر هذه المشروعات إلى استخدام الآلات الضخمة و الحديثة ، التى تزيد من حجم الإنتاج و توفره بطريق أسرع فتنخفض التكاليف لدى هذه المشروعات أكثر فأكثر ، و هذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكاليف المرتفعة إلى الخروج من السوق ، لتترك المجال إلى عدد قليل من المشروعات العملاقة ، و بذلك يتطور أسلوب المنافسة لينقلب إلى أسلوب احتكار .

**٢ – تحولت الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية عامة**

نتيجة لزيادة التطور فى القوى الإنتاجية و التقدم العلمي المستمر ، مع بقاء إقرار النظام الرأسمالي للملكية الخاصة ، فإنه تلاحظ أن النظام الرأسمالي المعاصر يسمح الآن للدولة بالتدخل فى العملية الإنتاجية و ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ، و هذا الدور الجديد للدولة يزداد يوماً بعد يوم ، مما يدعو للقول بأن الرأسمالية الحديثة تتحول من رأسمالية تقدس الملكية الفردية إلى رأسمالية معاصرة تبيح ملكية الدولة و تنميها

**٣ – ازدياد التدخل الحكومى**

أثبت الواقع الاقتصادي أن النظام الرأسمالي لا يمكنه أن يستمر بدون قدر من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي ، و لذلك مجموعة من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

**أ – كبر رأس المال المطلوب :** قد تتطلب المشروعات رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص أن يتدبرها وبالتالي تضطر الدولة القيام بتملك تلك المشروعات . ومن أمثلة ذلك المشروعات الصناعية الضخمة كالحديد و الصلب ، و الأسمنت ، و الصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية . و فى مجال الخدمات هناك شركات الكهرباء و المياه و الاتصالات وكذلك الطرق و الكباري و شركات الطيران و السكك الحديدية .

**ب – انخفاض عائد المشروعات :**تتميز بعض المشروعات و خاصة المشروعات الخدمية ذات الطابع الاجتماعي بتحقيق خسائر فى السنوات الأولى منها و من ثم لا يقبل القطاع الخاص على القيام بها مما يدفع الدولة إلى القيام بتملك هذه المشروعات .

**ج – الأمن القومى :**تعتبر الدولة بعض المشروعات إستراتيجية أو مرتبطة بالأمن القومي و الدفاع مما يدفعها إلى القيام بتملكها و عدم السماح للقطاع الخاص بالقيام بمثل هذه المشروعات

**د – سيادة الدولة :**قد تخشى الدولة فى بعض الظروف من سيطرة رأس المال الأجنبي على بعض المشروعات التى قد يعزف عنها القطاع الخاص المحلى و من ثم تفضل الدولة القيام بها بنفسها و امتلاكها .

**هـ – حماية المستهلك:**قد تضطر الدولة أحياناً إلى تملك بعض المشروعات للعمل على حماية المستهلك من سيطرة أحد المنتجين على السوق و المغالاة فى سعر البيع للمنتج من هذه المشروعات ، وبمعنى أوضح لحماية المستهلك من الاحتكارات .

**٤ – انفصال الملكية عن الإدارة**

كان المالك فى البداية يستطيع الجمع بين الملكية و إدارة النشاط الاقتصادي الذي يملكه ، و ذلك بسبب صغر حجم المشروعات ، و لكن هذا الأمر أصبح الآن غير صحيح فى ظل المشروعات الحديثة العملاقة ، و بالتالي

فإن المالك يحصل على الربح ، أما الإدارة و التنظيم فهى مسئولية موظفين مدربين يحصلون على أجور.

**٥ – ظهور الشركات متعددة الجنسيات**

من أهم سمات الرأسمالية المعاصرة هو ظهور الاحتكارات الدولية التى يقصد بها شركات رأسمالية ضخمة ، توظف رأس المال فى بلدان مختلفة ، أو هى اتحادات لشركات كبيرة من مختلف الجنسيات ، تفرض سيطرتها على مجال أو عدة مجالات للاقتصاد الرأسمالي بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ، و كنتيجة لتشكيل مثل تلك الاحتكارات الدولية ، فإن العالم بأسره يقع فى قبضة عدد قليل من أضخم هذه الاتحادات الدولية .

**انتقادات الفكر الرأسمالى**

**١ – الملكية الفردية و الحرية الاقتصادية**

الممارسة الفعلية لفكرة الحرية الفردية فى النظام الرأسمالي توضح أنها للأغنياء فقط و ليست للفقراء ، فالنظام الرأسمالي به أفراد لا يملكون شيئاً من وسائل الإنتاج سوى العمل ، و بالتالي فإن الفقير هنا ليس أمامه حرية فى الاختيار بين أنواع السلع ، بل هو مكره على اختيار السلعة التى يفرضها عليه دخله المحدود . و تبقى بالتالي حرية المفاضلة فى اختيار السلع للأغنياء فقط .و الملكية الفردية فى النظام الرأسمالي تقتصر على الأغنياء

الذين يستخدمونها فى إنتاج السلع الرابحة و المرغوب فى إنتاجها من وجهة نظرهم فقط لتقديمها إلى أصحاب الدخول المرتفعة الذين يملكون الثمن ، و لا يوفرون ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب مما يعمل على انتشار الحقد بين الطبقات و ما ينتج عنه من تفكك فى الروابط الاجتماعية

**٢ – سوء توزيع الدخل و الملكية**

نتيجةً لأن الملكية الفردية فى النظام الرأسمالي تقتصر على الأغنياء الذين يستخدمونها فى إنتاج السلع الرابحة ، يحصل الرأسمالي على الأرباح المتراكمة بينما يحصل العامل الذى لا يملك إلا جهده على أجره المحدود فقط ، و نظراً لأن حجم الأرباح كثيراً ما يزيد عن حاجة الاستهلاك فإن هذا الاختلاف فى التراكم الرأسمالي بين الغنى و الفقير يؤدى مع مرور الوقت إلى تفاوت كبير فى توزيع الدخل

**٣ – الاحتكار و غياب المنافسة ، و انعدام دور جهاز الثمن**

تتطلب النافسة بين المشروعات وجود عدد كبير منها ، بحيث يسعى كل منها إلى تحسين جودة المنتج و خفض تكاليفه ، فتنخفض الأسعار و يزيد حجم المبيعات فى السوق و يستفيد السواد الأعظم من أبناء المجتمع . إلا أن الواقع أثبت أنه مع زيادة حجم بعض المشروعات نتيجة لزيادة الإنتاج بها تضطر هذه المشروعات إلى استخدام الآلات الضخمة و الحديثة ، التى تزيد

من حجم الإنتاج و توفره بطريق أسرع فتنخفض التكاليف لدى هذه المشروعات أكثر فأكثر ، و هذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكاليف المرتفعة إلى الخروج من السوق ، لتترك المجال إلى عدد قليل من المشروعات العملاقة ، و بذلك يتطور أسلوب المنافسة لينقلب إلى أسلوب احتكار و ما ينتج عنه من استغلال و تحكم فى الأسعار ، و بالتالي يغيب هنا دور جهاز الثمن الذي يعمل على تحقيق التوازن تبعاً لقوى العرض و الطلب ، حيث تغيب قوى الطلب ، و يبقى المحتكر وحده الطرف المهيمن على السوق .

# الفصل السابع (الفكر الاقتصادي الاشتراكى)

## مبادئ الفكر الاشتراكي

### ١ – مبدأ الملكية الاجتماعية

يعتبر جميع الأفراد مالكين جماعيين مشتركين لوسائل الإنتاج ، بحيث لا يقف أفراد المجتمع فى مواجهة بعضهم البعض بوصفهم أصحاب ملكيات خاصة ، و إنما هم فى وضع متكافئ مما يخلق نوعاً من التعاون بين الأفراد، و لا يعنى ذلك اختفاء الملكيات الخاصة تماماً و لكنه يعنى اقتصارها على تملك مواد الاستهلاك من مأكل و مشرب و مسكن ، أما وسائل الإنتاج فلا يمكن للأفراد أن يمتلكوها بصورة فردية ، فمثلاً من حق الفرد أن يمتلك منزلاً ليسكن فيه ، و لكنه لا يستطيع أن يمتلك بيتاً يؤجره للغير و يحصل من خلاله على دخل خاص .

## أشكال الملكية فى الفكر الاشتراكى

تنقسم الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج فى ظل النظام الاشتراكي إلى نوعين رئيسيين هما ( ملكية الدولة و ملكية التعاونيات ) ، ولا يعنى ذلك غياب الملكية الخاصة للأشياء الخاص

أ – الملكية الاجتماعية يقصد بها ملكية الدولة ( الشعب بأسره ) و عليه ، فإن محتويات أى مشروع أو مصنع أو مزرعة أو أية مؤسسة حكومية أخرى ، و كذلك منتجاتها لا تعود إلى العاملين و حسب ، و إنما تعود إلى جميع العمال و الفلاحين فى المجتمع

ب – الملكية التعاونية لا تعود ملكية جميع وسائل الإنتاج فى الدولة فى ظل الاشتراكية إلى ملكية الشعب ، حيث أن قسماً كبيراً من هذه الوسائل يعود إلى ملكية التعاونيات الزراعية و صيد الأسماك و الجمعيات

الاستهلاكية ، و غيرها . و بالتالى فإن تعميم هذه الوسائل يتم على نطاق جمعية تعاونية واحدة أو عدد معين من الجمعيات التعاونية ، و يعتبر المالك هنا أعضاء الجمعية التعاونية الإنتاجية مع بعضهم البعض بوصفهم مالكين جماعيين لوسائل الإنتاج الموجودة فى تلك المؤسسات

جـ - الملكية الخاصة

تنصب الملكية الخاصة بصفة أساسية على مواد الاستهلاك ، حيث يمكن للفرد فى أن يمتلك بيتاً يسكنه ، و لا يمكنه أن يملك بيتاً يؤجره و يستفيد من دخله .

**٢ – مبدأ التخطيط القومى الشامل**

من الأسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي عدم الاعتماد على دافع الربح أو جهاز الثمن لتوزيع موارد المجتمع ، و لكن تسير الأمور فى هذا النظام تبعاً لخطة قومية تتحدد فيها مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة ، مع الالتزام من جانب الوحدات الإنتاجية فى المجتمع بتنفيذ هذه الخطة ، و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الخطط فى النظام الاشتراكي هى :

أ – خطط قصيرة الأجل لتسيير العمليات الجارية عادةً تكون لمدة سنة

ب – خطط متوسطة الأجل لتحقيق معدلات الزيادة المطلوبة فى الإنتاج و كذلك حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف الإنتاجي، و تكون فترة التخطيط بها حوالي خمس سنوات

جـ - خطط طويلة الأجل لإحداث نوع من التغيرات الهيكلية فى البناء الاقتصادي للمجتمع و تبلغ مدتها حوالي ٢٠ سنة .

**٣ – مبدأ من كل حسب قدرته و لكل حسب عمله**

تفترض الاشتراكية التوحيد المباشر لقوة العمل مع وسائل الإنتاج ، و إخضاع الإنتاج لأهداف التوزيع تبعاً لحاجات الأفراد ، و ذلك لتحقيق المساواة الاقتصادية و الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، مما يخلق نوعاً من التعاون فيما بينهم

**٤ – مبدأ دور الأثمان فى النظام الاشتراكي**

طبيعة النظام الاشتراكي لا تفسح المجال للأثمان بأن تقوم بأهداف مماثلة لتلك التى تقوم بها فى النظام الرأسمالي ، فآلية الأثمان فى ظل الاشتراكية تستبدل بخطة مركزية و خطة اقتصادية تحل محل قرارات الأفراد المتباينة التي يتخذها ملايين الأفراد ، و بالرغم من ذلك فإن الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن أن يستغنى عن نظام النقود و الأثمان ، حيث تلعب النقود و الأثمان هنا الدور التالي :

معاونة الوحدات الإنتاجية المحلية التي تقوم بشراء مستلزماتها بالأثمان المقررة على إنجاز الخطة

تفيد القيم النقدية للمنتجات فى المقارنة بين إجمالي الدخل الأحرى و القيمة الإجمالية لجميع السلع الاستهلاكية

تحدد الأثمان أساليب الإنتاج التى يقوم المديرون باختيارها لتنفيذ الخطة

**الانتقادات الموجهة للفكر الاشتراكي**

**١ – عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي**

على الرغم من المزايا التي تحققها الخطة المركزية فى إدارة النشاط الإقتصادى إلا أن هناك مشكلة أساسية تنتج عن ذلك ، تتمثل هذه المشكلة فى

أن السلطات التي تقوم بالتخطيط لا تمتلك المعلومات الكافية التي تتعلق بتكلفة الفرصة البديلة لقراراتهم ، و نتيجة لأن الأفراد يقومون بتنفيذ قرارات المخططين فإن أغلب الأفراد لا يكون لديهم الدافع أو الحافز لدراسة تكاليف الفرصة البديلة للقرارات ، كما أنه لا توجد طريقة ممكنة لمراقبة كل تلك التكاليف .

**٢ – غياب الحافز**

بالإضافة إلى ما سبق فإنه نتيجة لأن الأفراد يقومون بتنفيذ قرارات المخططين فإن أغلب الأفراد لا يكون لديهم الدافع أو الحافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة تزيد من الكفاءة فى الإنتاج ، و نتيجة لسيادة مبدأ من كل حسب طاقته و لكل حسب حاجته فقد غاب الحافز إلى التقدم ، و غابت المنافسة .

**٣ – موقف الاشتراكية من الملكية**

نتيجة لاعتبار جميع الأفراد مالكين جماعيين مشتركين لوسائل الإنتاج ، فقد غاب عن الاشتراكية أن إلغاء الملكية الخاصة للمشروعات و إحلال الملكية العامة بدلاً عنها بهمل حقيقة الدافع النفسي لدى الأفراد الذين طبعوا على حب التملك ، و فشل النظام الاشتراكي

# الفصل الثامن

# الفكر الاقتصادي الاسلامى

**١/ مقدمة:**

لقد حظي الفكر الإنساني عامة، والفكر الاقتصادي خاصة باهتمام المفكرين من العلماء ورجال السياسة والقادة والخلفاء والحكام وغيرهم على مر العصور والأزمان. ولم يكن الفكر الاقتصادي الإسلامي بمنأى عن ذلك، فمنذ فجر الإسلام ظهر العلماء والمفكرون فى العلوم عامة والعلوم الاقتصادية والمالية أيضا.

فمثلما ظهر المفكرون الاقتصاديون فى العصور السابقة عن الإسلام مثل اليونانيون والرومانيون وغيرهم، ثم ظهر المفكرون الاقتصاديون بعد

العصور الوسطى أمثال الطبيعيون، والتجاريون والكلاسيك والنيوكلاسيك وغيرهم، كان للمفكرين المسلمين السبق فى طرح بعض القضايا الاقتصادية ومحاولة تحليلها وتفسيرها لكثير منها ومن ثم إمكانية التجاوب معها وطرح الحلول والبدائل المختلفة لمواجهتها.

ولقد كان الخلفاء الراشدون بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسيرون على النهج محاولين التماس الحلول لما يطرأ من قضايا اقتصادية ومشاكل مالية، تلك الحلول التي كانت مستمدة من المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي يشكل فى الواقع جوهر النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

ومع كبر الدولة الإسلامية، وامتدادها عبر قارات العالم القديم الثلاث، ظهرت الكثير من القضايا الاقتصادية. ومن هنا، تصدى لها العلماء المسلمون والخلفاء الراشدون، وكان من بين هؤلاء الإمام والخليفة الراشد الرابع عليّ بن أبى طالب رضي الله عنه وكرم الله وجه.

**مشكلة الدراسة:**

تنبع المشكلة الرئيسية للدراسة من التسليم أولا بتوافر وتنامي الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ العصور المبكرة للدولة الإسلامية. ومن ثم فإن المشكلة الرئيسية هى محاولة الكشف عن ذلك الفكر، وإزاحة الستار عن الفكر الاقتصادي للإمام على باعتباره أحد المفكرين الإسلاميين فى اللغة وشئون الحكم والفقه والتفسير والاقتصاد والقضايا المالية أيضاً.

إن استقرار الواقع الاقتصادي آنذاك، وكما سيتضح لنا من تفاصيل البحث، يوضح لنا بجلاء مدى الفكر الاقتصادي والمالي السليم الذي ارتكزت عليه سياسة الإمام فى إدارة الشئون الاقتصادية للبلاد فى تلك الفترة

العصيبة. كما أن الفهم العام للقضايا الاقتصادية الكلية التى كانت تمر بها الدولة آنذاك، يمكن من خلالها استنباط الفكر الاقتصادي والمالي الذى كان يتمتع به ويحاول تطبيقه ويجاهد فى سبيل تفعيله الإمام رضي الله عنه.

مما سبق، يمكن القول أن القضية المحورية للبحث، هى محاولة الكشف عن ذلك الفكر ومدى قدرته على معالجة القضايا الاقتصادية التى كانت تمر بها الدولة الإسلامية آنذاك، ومدى قدرة هذا الفكر على الاستمرارية حل قضايا الاقتصاد فى العصر الحديث، طالما أن فكر الإمام الاقتصادي يستمد أصوله ويلتمس جذوره من المذهب الاقتصادي الإسلامي المستنبط من مصادر الأحكام الشرعية الرئيسية للكتاب والسنة الاجتماع، والفرعية مثل القياس والعرف والاستصحاب وغيرها.

**٣/ تأثر وتأثير الفكر الاقتصادي للإمام على:**

يمكن القول ان الفكر الاقتصادي والمالي للإمام لم ينشأ من فراغ، وإنما تتلمذ فى مدرسة رسول الله، وتأثر بمن سبقه من الخلفاء الراشدين، وبذلك جمع من الفضل الكبير ووعى من الخير الكثير، إضافة الى علمه وعضد به منهجه، فكان رائدا فى الشؤون المالية وسباقا فى كثير من الأمور الاقتصادية كما سنرى.

كما أن فكره هذا قد أثر فى لاحقيه، وانكب على فهمه والاستفادة منه من جاء من بعده الى يومنا هذا، ومن هؤلاء، عمر بن عبدا لعزيز الخليفة الراشد الخامس، وابو الفضل الدمشقي وأبو يوسف صاحب كتاب الخراج

وغيرهم كثير. بل لقد تأثر بفكره عدد من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين فى العصر الحديث أمثال عيسى عبده، قطب إبراهيم، يوسف احمد، محمد بحر العلوم، عبدا لرحمن الشرقاوي، العقاد، عبدا لسلام آدم ... الخ.

وسنعرض فيما يلى هذا البند من خلال توضيح تأثر وتأثير الفكر الاقتصادلى للإمام بمن وفيمن قبله وهم الرسول وصاحبيه والخليفة الثالث، (وعلى تأثير الفكر الاقتصادي للإمام فيمن جاء بعده مثل عمر بن عبدا لعزيز والإمام الدمشقي وغيرهم)، وذلك على النحو التالي :

**١/٣ تأثره بالفكر الاقتصادي للرسول الكريم:**

إن المتتبع لفكر الإمام على الاقتصادي والمالي نجده أكثر تأثرا بالفكر الاقتصادي لمعلم الإنسانية محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي جاء ليؤكد على أهمية المعاملات بقوله " الدين المعاملة " وقوله " التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة " ... الخ من الأحاديث النبوية. لقد تأثر الإمام على رضي الله عنه بالرسول فى التقوى والأهمية الاقتصادية لمساعدة الفقراء والمحتاجين والزهد على النفس والتوسعة على الغير. فمن كلامه رضي الله عنه : أيها الناس، الزهادة قصر الأمل، والشكر عند النعم والتودع عند المحارم، فإن عزب عنكم فلايغلب الحرام صبركم ولاتنسوا عند النعم شكركم، فقد أعذر الله اليكم بحجج مسفرة ظاهرة وكتب بارزة العزر واضحة [١٤]. كما يقول ايضا رضى الله عنه : " واعلموا انكم ان اتبعتم الداعى لكم سلك بكم منهاج الرسول وكفيتم موؤنة الاعتساف

ونبذتم الثقل الفادح عن الأعناق". لقد كان رضى الله عنه قدوة للرعية كما كان رسول الله ولا يزال قدوة للأمة، وفى هذا يقول رضى الله عنه: ".. انى والله ما أحثكم على طاعة الا وأسبقكم اليها، ولا أنهاكم عن معصية الا وأتناهى قبلكم عنها ...، العمل العمل، ثم النهاية النهاية ثم الصبر الصبر والورع الورع، ان لكم نهاية فانتهوا الى نهايتكم وان لكم علما فاهتدوا بعلمكم وان للاسلام غاية فانتهوا الى غايته واخرجوا الى الله ما افترض عليكم من حقه ..، فمن استطاع منكم ان يلقى الله سبحانه وتعالى وهو تقى الراحة من دماء المسلمين وأموالهم سليم اللسان من اعراضهم فليفعل، ... اسهروا عيونكم وأضمروا بطونكم واستعملوا اقدامكم وأنفقوا أموالكم "[١٥].

ولقد كان رضى الله عنه يؤكد على اهمية التقوى وضرورة الصلاح الذى هو مدعاة للاصلاح حيث يقول : " فمن علامة احدهم انك ترى له قوة فى دين وحزما فى لين وايمانا فى يقين وحرصا فى علم وعلما فى حلم وقصدا فى غنى وخشوعا فى عبادة وتجملا فى فاقة وصبرا فى شدة وطلبا فى حلال ونشاطا فى هدى وتحرجا عن طمع، ... يمزج الحلم بالعلم والقول بالعمل"[١٦]. ويقول ايضا فى نفس السياق : " فمن أخذ بالتقوى عزبت عنه الشدائد بعد دنوها، واحلولت له الأمور بعد مرارتها وانفرجت عنه الأمواج بعد تراكمها وأسهلت له الصعاب بعد انصابها وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورها وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها"[١٧].

ومن هذا نجده يؤكد على ضرورة شكر النعمة باستخراج حق الله منها " الزكاة " لأن فى الشكر زيادة ونماء للمال، قال تعالى " لان شكرتم

لأزيدنكم " وقال جل وعلى " يمحق الله الربا ويربى الصدقات – سورة البقرة". ان فكر الرسول الاقتصادى كما نعلم هو القرآن الكريم وسنته صلى الله عليه وسلم. حيث يؤكد المصطفى على ذلك بقوله " تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى ". ومن هنا نجد الامام على يستمسك ويؤكد على هذين المصدرين، حيث يقول فى القرآن الكريم : اعلموا ان هذا القرآن هو الناصح الذى لايغش والهادى الذى لايضل والمحدث الذى لايكذب، وماجالس هذا القرآن أحد الا قام عنه بزيادة أو نقصان، زيادة فى هدى ونقصان من عمى، واعلموا انه ليس على احد بعد القرآن من فاقة ولا لأحد قبل القرآن فى غنى، فاستشفوا من أدوائكم واستعينوا به على لأوائكم، فان فيه شفاء من أكبر الداء وهو الكفر والنفاق والغى والضلال فاسألوا الله به وتوجهوا اليه بحبه ولاتسألوا به خلقه، انه ماتوجه العباد الى الله تعالى بمثله، واعلموا انه شافع ومشفع وقائل ومصدق وأنه من شفع له القرآن يوم القيامة صدق عليه. ". كما يقول ايضا : " ألا وان شرائع الدين –يقصد الكتاب والسنة – واحدة وسبله قاصدة من أخذ منها لحق وغنم ومن وقف عنها ضل وندم"[١٨]. ومن هذا الكلام الطيب والفكر المستنير نجده يؤكد على ضرورة التمسك بالقرآن والاستعانة به على اللأواة أى الشدة، والفاقة مثل الفقر والوضع الاقتصادى المتدهور.

لقد فهم الامام على رضى الله عنه الاسلام الذى جاء به الرسول فهما عميقا، قولا وعملا وعلما، وكان هذا هو اساس فكره الاقتصادى وغير الاقتصادى، حيث نجده يقول عن الاسلام:لأنسبن الاسلام نسبة لم ينسبها أحد قبلى، الاسلام هو التسليم والتسليم هو اليقين واليقين هو التصديق والتصديق

هو الاقرار والاقرار هو الأداء والأداء هو العمل. وفى النهاية نجده يخلص الى ضرورة العمل النافع لجنى خيرى الدنيا والآخرة، فبالعمل والانتاج ترتقى الأمم والشعوب، وبالكسل والتهاون تتخلف الأمم والبلاد.

لقد استفاد من الرسول المعلم اهمية الرأى المستنير الذى يقود به رعيته ويسوس به خلافته حيث يقول : " هذا جزاء من ترك العقدة .. فان استقمتم هديتكم وان اعوججتم قومتكم وان ابيتم تداركتكم، لكانت الوثقى، ولكن بمن ؟ اريد ان اداوى بكم وانتم دائى .. "[١٩].

ومما يؤكد بالغ تأثره بسنة الرسول الأحاديث الكثيرة التى وردت فى حقه رضى الله عنه[٢٠-٣٥].

أما الآيات القرآنية التى نزلت فى الامام على فهى كثيرة تبين فضل الإمام ورجاحة فكره السياسى والإدارى والاقتصادى وذلك كما سيتضح في البنود التالية للبحث [٣٦-٣٧]:

**٢/٣ تأثره بالفكر الاقتصادى للخليفة الأول أبو بكر الصديق رضى الله عنه:**

لقد صار الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضى الله عنه على نهج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تطبيق القرآن الكريم فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، كما كان أكثر تمسكا بسنة رسول الله فى كافة الجوانب.

كما ان تمسكه بالكتاب والسنة فى الجوانب الاقتصادية والمالية كان أكثر حزما وأشد عمقا، والدليل على ذلك موقفه رضى الله عنه من مانعى الزكاة وهى العبادة المالية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على الأمة

الاسلامية ومدى انعكاسها على الفقر والتخفيف من حدته وتقليل آثاره السلبية. لقد قال رضى الله عنه قولته المشهورة : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، وقال أيضا، والله لو منعونى عقالا –وفى رواية عناقا – كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه. وهنا نجده يشهر السيف ويحارب ويواجه بقوة وبدون هوادة من ارتد عن الاسلام ومن أراد منع الزكاة التى هى حق الله للفقراء للقضاء على الفقر والوصول بأفراد الرعية الى حد الكفاية. وهنا نجد أن الخليفة الأول عندما عزم على محاربة أهل الردة ومانعى الزكاة قد وضع من بين ما وضع على انقاب المدينة على بن أبى طالب لمعرفته بمدى حرصه على وحدة المسلمين، ومدى تقديره لمجهودات الخليفة فى قتال مانعى الزكاة. ونجد الخليفة الرابع يثير على نفس النهج ويقتدى بذات الدرب مؤكدا على وجوب الزكاة واهميتها الاقتصادية والاجتماعية حيث يقول : "

لقد تأثر الامام بفكر الخليفة الأول فى التسوية فى العطاء حيث كان يرى رأى ابى بكر فى التسوية بين المسلمين فى الفىء والصدقات وقد ذهب الى ذلك الشافعى. ولما عوتب الامام على ذلك قال : " أتأمرونى ان اطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه والله ما أطور به ما سمر سمير .، لو كان المال لى لسوَّيت بينهم، فكيف وانما المال مال الله، الا وان إعطاء المال فى غيرحقه تبذير واسراف وهو يرفع صاحبه فى الدنيا ويضعه فى الآخرة، وما وضع امروء ماله فى غير حقه وعند غير اهله الا حرمه الله شكرهم وكان لغيره ودهم، فان زلت به النعل يوما فاحتاج الى معونتهم فشر خليل وألأم

خدين (وهذا له اهميته فى الوقت الحاضر فى عقد القروض الداخلية والخارجية )[٣٨].

**٣/٣ تأثره بالفكر الاقتصادى للخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه:**

لقد كانت السياسة الاقتصادية للخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه تتمتع بصفات حميدة وبملامح جيدة وبسمات طيبة، أخذت طابع أكثر مرونة من تلك التى سبقتها وذلك بسبب كثرة الفتوحات وامتداد رقعة الدولة الاسلامية، ومن ثم زيادة مصادر الأموال " الايرادات العامة " واستخدامات تلك الأموال " النفقات العامة ". فلقد أضاف عمر رضى الله عنه موارد جديدة وطور آليات بيت المال واستحدث أمور كثيرة فى هذا الجانب لايتسع المقام لذكرها[٣٩].

ويمكن القول أن الامام على رضى الله عنه قد استفاد وأفاد من تلك السياسة المالية العمرية وذلك الفكر الاقتصادى المستنير. حيث كان الامام على من المقربين الى الخليفة عمر بن الخطاب، وكثيرا ماكان الخليفة يستشير الامام على فى كثير من الأمور والجوانب المالية والاقتصادية. ولقد قيل إن الامام على كان يقضى بين الناس فى زمن عمر بن الخطاب، ولايخفى على الجميع كثرة الحقوق والالتزامات والجوانب المالية فى الحكم بين أفراد الرعية. كما أن الخليفة عمر كان اذا خرج من المدينة لأى أمر من

الأمور كان لثقته فى الامام على يوليه ويخلفه على ادارة دفة الشئون السياسية والاقتصادية فى مقر الخلافة بالمدينة المنورة.

ومن الجوانب المتعلقة بالأمور المالية هو استحداث سيدنا عمر لنظام الدواوين، وهنا لما أراد عمر وضع الدواوين، استشار على فقال له الامام على : أبدأ بنفسك، قال لا بل أبدأ بعم رسول الله ثم الأقرب فالأقرب[٤٠] .

ولقد ورد عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن عمر جمع الناس بالمدينة حين انتهى اليه فتح القادسية ودمشق فقال لهم : انى كنت إمرأ تاجرا يغنى الله عيالى بتجارتى، وقد شغلتمونى بأمركم فماذا ترون أنه يحل لى من هذا المال ؟ فأكثر القوم وعلى رضى الله عنه ساكت، فالتفت عمر الى على وقال له : ماتقول ياعلى ؟ قال على : خذ من هذا المال ما أصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره، فقال القوم جميعهم : القول قول ابن أبى طالب[٤١].

ان هذه القصة وغيرها تبين لنا البعد المالى عند الامام على والذى بلغ من شأنه أن يأخذ الخليفة بكثير من آرائه فى الشئون المالية والاقتصادية. كما أن زهد الخليفة عمر وعدله فى الجوانب كافة والمالية خاصة انطبع فى فكر الامام على الاقتصادى وتأثر به تأثرا بالغا فى عدله المالى وزهده على نفسه وتوسعته على رعيته، فكانت طريقته فى ادارة الخلافة كثيرة الشبه بالطريقة العمرية. ولقد جاء فى تاريخ الخلفاء للسيوطى ان سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول فى حق الامام على رضى الله عنه : قضية ولا أبا الحسن لها. لقد كان العدل والحق عنده افضل مما سواهما حيث

يقول : " ان افضل الناس عند الله من كان العمل بالحق احب اليه، وان نقصه وكرثه من الباطل، وان جر اليه فائدة وزاده [٤٢].

ولقد بلغ تأثر على رضى الله عنه بعدل عمر بن الخطاب وعفته فى الجوانب المالية وحرصه على أموال المسلمين، أنه قال له قولة مشهورة فى احدى المناسبات : انك عففت فعفت الرعية. ولما استشار عمر على رضى الله عنه وغيره من الصحابة فى بساط كسرى الذى غنمه المسلمون يوم المدائن، قال له الامام على – حين بلغه تردد الخليفة فى ذلك الأمر : لم تجعل علمك جهلا ويقينك شكا، انه ليس لك من الدنيا إلا ما أعطيت فأمضيت أو لبست فأبليت أو أكلت فأفنيت، فقال له عمر : صدقتنى ".

إن هذا يؤكد حرص الامام على رضى الله عنه أن يكون للحاكم متطلباته الأساسية فقط من مأكل وملبس ومأوى، وما زاد على ذلك فيرده على الرعية. كما أن التقويم الذى يؤخذ كبداية للسنة المالية وللميزانيات، عندما أراد الخليفة أن يعمل به، استشار عليا فى ذلك سائلا إياه من أى يوم نكتب ؟ فقال له الامام : من يوم هاجر رسول الله وترك أرض الشرك، ففعل ذلك عمر.

ولقد بلغ من حب عمر الشديد لعلى ومدى معرفته بزهده وحرصه على أموال الأمة، أنه أراد أن يولى عليا، حيث قال للناس : كنت أجمعت بعد مقالتى لكم أن أنظر فأولى رجلا أمركم هو أحراكم أن يحملكم على الحق، وأشار الى على ". فكان عمر قد عزم على ذلك الأمر، ولكنه لم يرد فى آخر الأمر أن يتحمل المسئولية حيا وميتا فلجأ الى الشورى [٤٣].

**٤/٣ تأثره بالفكر الاقتصادى للخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه "عدم رضائه عن بعض أوجه السياسة المالية للخليفة الثالث":**

لما تولى عثمان رضى الله عنه الخلافة، اتسعت رقعة الدولة الاسلامية وزادت مصادرها المالية وزادت أيضا استخدامات تلك الأموال، وغنم المسلمون كثيرا من ثراء الفرس والروم وغيرهم، وأقبلت الدنيا عليهم بنعيمها فزاد التنافس وكثر حب المال وقل الزهد من بعض الأمراء، فجعلوا يظلمون الناس وينقصون الرعية حقوقها المالية، ويقطعون الأمور دون الرجوع الى الخليفة، مما حدى بالكثيرين من عدم الرضا على ذلك الوضع وعلى تلك السياسة، وطلبوا من الخليفة ضرورة النظر فى ذلك، فاستغاث الخليفة بعلى بن أبى طالب، حيث قام بصرف الثوار عنه مستوثقا لهم من الخليفة بضرورة التغيير وحتمية التعديل، حيث أن عليا رضى الله عنه لم يكن راضيا عن سياسة الخليفة مع اعترافه بمكانته وفضله، حيث كان يلوم عليه ضعفه ورفقه على أقاربه، حيث أنه مما قاله له فى هذا الشأن : يا عثمان : والله ما أدرى ما أقول لك، وما أعرف شيئا تجهله ولا أدلك على أمر لاتعرفه، انك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك الى شيء فنخبرك به، ولاخلونا بشيء فنبلغكه، وما خصصنا بأمر دونك، وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما ابن أبى قحافة بأولى بعمل الحق منك، ولا بإبن الخطاب بأولى بشيء من الخير فيك، فالله فى نفسك، ما بك، والله ما تبصر من عمى ولاتعلم من جهل، وان الطريق لواضح بين، وان أعلام

الدين لقائمة. تعلم ياعثمان أن أفضل عباد الله امام عادل هدى وهدى... الخ" (٣٧).

ثم يقول ايضا لائما إياه على الوضع الاقتصادى المتفاوت والفروق بين طبقات المجتمع الذى ورثه : " اضرب بطرفك حيث شئت من الناس فهل تبصر الا فقيرا يكابد فقرا أو غنيا بدل نعمة الله كفرا او بخيلا اتخذ بحق الله وفرا او متمردا كأن بأذنه عن سمع المواعظ وقرا ... اين المتورعون فى مكاسبهم ؟"(٤٥).

وكان مما قاله على رضى الله عنه عن الخليفة عثمان رضى الله عنه معلقا على سياسته عامة وسياسته الاقتصادية خاصة ولائما اياه على بعض تصرفاته : ما يريد عثمان أن ينصحه أحد، اتخذ بطانة أهل غش، ليس منهم أحد الا قد تسبب بطائفة من الأرض **يأكل خراجها ويستذل أهلها** (٤٦).

## ٤/ الفكر الاقتصادي للإمام على رضى الله عنه

### ١/٤ الملامح العامة للفكر الاقتصادي للإمام:

لقد اتضحت لنا بعض الملامح الأساسية والسمات الرئيسية للفكر الاقتصادي للإمام على فى البند السابق عند الحديث عن مدى تأثيره وتأثره بالفكر الاقتصادي للرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قبله.

الا أنه بعد أن تولى الخلافة يوم الجمعة الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة من عام ٣٥ هجرية، وضع القواعد الأساسية لسياسته الاقتصادية والعامة. وكانت البداية فى خطبته حين استخلف، حيث حمد الله ثم أثنى عليه بما هو أهله، ثم قال : ان الله عز وجل أنزل كتابا هاديا، بين فيه الخير والشر، فخذوا بالخير ودعوا الشر، الفرائض – بما فيها الزكاة – أدوها الى الله عز وجل يؤدكم الى الجنة، ان الله حرم حرما غير مجهولة وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها، وشد بالاخلاص والتوحيد المسلمين، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلّا بالحق، لايحل أذى المسلم الا بما يجب. بادروا أمر العامة وخاصة أحدكم الموت، فان الناس أمامكم وأن ما من خلفكم الساعة تحدوكم، تخففوا تلحقوا، فانما ينتظر الناس أخراهم، اتقوا الله عباده فى عباده وبلاده، انكم مسئولون حتى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله عز وجل ولاتغضبوه، واذا رأيتم الخير فخذوا منه، واذا رأيتم الشر فدعوه، واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون فى الأرض" (٣٩).

واجتمع الأمر على على بعد ذلك فى أن خير مايصلح به الأمر هو عزل جميع ولاة عثمان قبل أن تصل اليه بيعة الأمصار، وأن بقائهم يوما واحدا فى ولايته هو بمثابة طعن فى دينه. ثم قام رضى الله عنه بتوزيع الولاة على الأمصار بحنكة وحرص شديدين على مصلحة المسلمين الاقتصادية، حيث ولى من هو مشهور عنه بالخبرة والورع والحرص على تجميع أموال المسلمين من خراج وغيرها واستخدامها فى أوجه الاستخدامات المشروعة " الانفاق العام". فكان ممن ولاه عثمان بن حنيف حيث ولاه على البصرة، وهذا الصحابى كان أنصاريا أوسيا شهد كل

المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم باستثناء بدر، واستعمله عمر بن الخطاب على مساحة سواد العراق فمسحه وقسط خراجه، وهذا يعكس خبرته فى أمور الخراج والمال.

وكان من ولاته أيضا عبيد الله بن العباس أخو عبد الله بن عباس وهو صحابى رأى الرسول وحفظ عنه وكان عظيم الكرم والجود ويضرب به المثل فى السخاء والعطاء وكان ينحر كل يوم جزورا لاطعام فقراء المسلمين والوصول بهم الى حد الكفاية. ان والى هذا حاله ليكون أكثر حرصا عند تولى الأمر على تحقيق العدل الاقتصادى وتوفير الحاجات الضرورية لأفراد ولايته وجعلهم يعيشون عيشة كريمة. أما قيس بن سعد الذى ولاه الامام على واليا على مصر، فقد كان من فضلاء الصحابة ودهاة العرب ومن كرمائهم، وكان ذا عقل راجح ورأى صائب، وكان يحمل راية الأنصار مع النبى صلى الله عليه وسلم.

ولقد كان من عدالة الامام على الاقتصادية أن جعلت رجل من عبد قيس يدافع عن على بقوله: فما الذى نقمتم عليه – يقصد على على – فنقاتله، هل **استأثر بفىء** أو عمل بغير الحق أو أتى بشىء تنكرونه فنكون معكم عليه، وإلّا فما هذا ؟ .

إن جزءا من وصيته قبل موته تعكس هى الأخرى عدالته الاقتصادية وفكره المالى المستنير، حيث قال : ... أنظروا الى ذوى أرحامكم فصلوهم يهون الله عليكم الحساب، الله الله فى الأيتام فلاتعنوا أفواههم ولايضعن بحضرتكم، والله الله فى جيرانكم فانهم وصية نبيكم ...، والله الله فى الزكاة فانها تطفىء غضب الرب، والله الله فى الفقراء والمساكين فأشركوهم فى

معايشكم، وعليكم بالتواصل والتباذل واياكم والتدابر والتقاطع والتفرق، وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم والعدوان ".

كان يؤكد رضى الله عنه دائما على العدالة فى التوزيع وتقليل الفروق بين طبقات المجتمع، وهذا نلحظه فى قوله : ما أقبح الخضوع عند الحاجة والجفاء عند الغنى، من ترك القصد –يعنى الاعتدال – حار ".

كما كان يؤكد رضى الله عنه دائما على ضرورة البذل والعطاء والانفاق ومساعدة الفقراء والمحتاجين ويحض على ذلك بقوله : البخل عار والجبن منقصة، والفقر يخرص الفطن عن حاجته والمقل غريب فى بلدته. كما كان بلوم بعض الاصحاب على عدم البذل والعطاء حيث يقول فى احد خطبه : " فلا أموال بذلتموها للذى رزقها ولا أنفس خاطرتم بها للذى خلقها .. "(٤٨).

ونجده يؤكد رضى الله عنه دائما على على أهمية العلم وتنمية قدرات الموارد البشرية ورأس المال البشرى، وذلك نلحظه من قوله : العلم وراثة كريمة والأدب حلل مجددة **والفكر مرآة صافية ... والصدقة دواء منجى.**

كما نلحظ من فكره الدعوة الى التعاون الاقتصادى والاتحاد وليس التفرق والتشرزم لما لذلك من تشتيت لموارد البلاد وتقليل لأرزاق العباد بما كسبت أيديهم، حيث يقول : أعجز الناس من عجز عن اكتساب الاخوان، وأعجز منه من ضيع من ظفر به منهم.

كما نجده يؤكد رضى الله عنه دائما على أهمية العمل وضرورة رفع قدراته وزيادة الانتاجية حيث يقول : من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه ... فاعل الخير خير منه وفاعل الشر شر منه، كن سمحا ولاتكن مبذرا – وهنا

يدعوا الى عدم الاسراف والى الاعتدال والتوسط فى الانفاق – وكن مقدرا ولاتكن مقترا، أشرف الغنى ترك المنى.

كما كان يؤكد رضى الله عنه دائما علىتشجيع البذل والعطاء ويحض على المنح والعطاء ويكره المنع والأثرة ويشجع على الكرم والايثار بقوله : السخاء ما كان ابتداء فأُذا كان عن مسألة فحياء وتذمم، لاغنى كالعقل ولافقر كالجهل ولاميراث كالأدب ولاظهير كالمشاورة. وهنا نلحظ فى الجملة الأخيرة حرصه على المشورة وتأكيده لمبدأ الشورى فى الاسلام فى المسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية عملا بقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " (٤٩).

ولقد كان فكره المالى رضى الله عنه ينصب على محاربة الفقر والقضاء عليه ومقته، وضرورة أن تعيش الرعية من أبناء الأمة الاسلامية فى سعة من العيش ووفرة فى الرزق، حيث يقول : لو كان الفقر رجلا لقتلته، ويقول أيضا : الغنى فى الغربة وطن والفقر فى الوطن غربة، ويؤكد على ضرورة استعمال المال فى الخير وألا يكون مطية للشيطان ووسيلة لاشباع الرغبات المحرمة والشهوات، حيث يقول : المال مادة الشهوات.

ويقول أيضا رضى الله عنه مشجعا على الانفاق والبذل والعطاء : لاتستح من اعطاء القليل فان الحرمان أقل منه، العفاف زينة الفقر والشكر زينة الغنى.

كما كان حرص الامام علىّ رضى الله عنه على العلم ليس فقط من اجل العلم ولكن ايضا من اجل العمل به والاستفادة منه وتطبيقه فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى للأمة الاسلامية، حيث نراه يقول : رب عالم قد قتله

علمه، وعلمه معه لم ينفعه . وقوله أيضا : لأنسبن الاسلام نسبة لم ينسبها أحد من قبلى، الاسلام هو التسليم والتسليم هو اليقين واليقين هو اللتصديق والتصديق هو الاقرار والاقرار هو الأداء والأداء هو العمل [٥٠].

كما كان يؤكد رضى الله عنه دائما فى فكره الاقتصادى على اهمية الادخار وضرورته ومدى فائدة تخفيض الاستهلاك لامكانية احداث التراكم الرأسمالى وأهميته فى المجتمع، وهذا يعكس فكر الامام الواعى وادراكه لبعض مفاهيم الاقتصاد الكلى الحديث قبل كينز بأكثر من ثلاثة عشر قرنا من الزمن، حيث يقول : ما عال امروء اقتصد.

بالإضافة لما سبق، فإنه كان يؤكد على أهمية السياسة السكانية الجيدة وانعكاسها على النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، حيث نجده رضى الله عنه يقول : قلة العيال أحد اليسارين.

ولقد بلغ من حرصه رضى الله عنه على الانفاق وماله من آثار اقتصادية كلية ايجابية قوله: سوسوا ايمانكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة وادفعوا أُمواج البلاء بالدعاء ولايعاب المرأ فى تأخير حقه، وانما يعاب من أخذ ماليس له.

كما أنه رضى الله عنه كثيرا ما كان يدعوا الى السمح فى التعامل فى البيع والشراء وعدم الغش وعدم الطمع، حيث يقول : الطمع رق مؤبد، الطامع فى وثاق الذل. كما كان يؤكد رضى الله عنه دائما علىضرورة طلب الفقير حقه من الغنى بعزة نفس، وسرعة تجاوب الغنى لاعطاء الفقير حقه، حيث نجده يقول : ما أحسن تواضع الأغنياء للفقراء طلبا لما عند الله، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء اتكالا على الله سبحانه وتعالى [٥١].

**٢/٤ فكر الامام فى التنمية الاقتصادية " العمارة ":**

لقد كان للامام على رضى الله عنه اسهامات واضحة فى الفكر الاقتصادى الاسلامى. ومن أوضح وأجل هذه الاسهامات اسهاماته فى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى أو ما يسمى بالعمارة " عمارة الأرض والبلاد "، وذلك مصداقا لقوله تعالى " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (٥٢). وهو أمر الهى أوجب علينا اعمار الأرض وتنمية مواردها والاستغلال الامثل لتلك الموارد، أو ما يسمى فى الاقتصاد الحديث بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية سواء موارد طبيعية أو موارد بشرية أو موارد رأسمالية وتكنولوجية وتنظيمية.

لقد كان جل هدفه وكل رغبته فى الاصلاح السياسى والاقتصادى ولم يهدف لمصلحته او لهوى في نفسه، ويؤكد ذلك قوله : " اللهم انك تعلم انه لم يكن الذى كان منا منافسة فى سلطان ولا التماس شىء من فضول الحطام ولكن لنرد المعالم من دينك ونظهر الاصلاح فى بلادك في أمن المظلومون من عبادك وتقام المعطلة من حدودك ..، وقد علمتم انه لاينبغى ان يكون الولى على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وامامة المسلمين البخيل ( بمعنى المقتر المكتنز غير المعطاء وغير المنفق)، فتكون فى اموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلهم بجهله ولا الجافى فيقطعهم بجفائه ولا الحائف للدول ( اى يحيف ويظلم فى قسمة الأموال ) فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشى فى الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع ( اى يضعها فى غير موضعها ) ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة " (٥٣).

ثم يقول ايضا ما هو مرتبط بهذا السياق : " ايها الناس، اعينونى على انفسكم وايم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه ولأقودن الظالم بخزامته حتى اورده منهل الحق وان كان كارها". ويقول ايضا فى سياق هذا الكلام : " .. فان ترتفع عنا وعنهم محن البلوى احملهم من الحق على محضه (اى من الحق الى خالص وانقى الحق )[٥٤].

لقد فطن الخليفة منذ البداية الى اهمية الاتحاد وعدم الضعف السياسى والاقتصادى لأن ذلك مدعاة للهزيمة ومانعا للنمو والرفعة الاقتصادية حيث يقول : " وايم الله ليزوبن ما فى ايديهم بعد العلو والتمكين ..، ايها الناس، لو لم تتخاذلوا عن نصر الحق ولم تهنوا عن توهين الباطل، لن يطمع فيكم من ليس مثلكم ولم يقو من قوى عليكم، لكنكم تهتم متاه بنى اسرائيل، ولعمرى ليضعفن لكم التيه من بعدى اضعافا بما خلفتم الحق وراء ظهوركم، وقطعتم الأدنى ووصلتم الأبعد " [٥٥].

فبالرغم من قصر فترة خلافته رضى الله عنه التى دامت أربع سنوات وتسعة أشهر، ورغم الخلافات التى كانت فيها والحروب والفتن التى ماجت فى تلك الفترة، الا أنه كان حريصا على عمارة الأرض وتنمية البلاد وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادى، حيث نلمس ذلك بوضوح فى كتبه التى كتبها لولاته فى الأمصار المختلفة وفى خطبه المتكررة والكثيرة وفى نصائحه نستنبط فكرا تنمويا رائعا دعامتاه الرئيسيتان هما الكتاب والسنة.

لقد كان يؤكد على البعد المركزى للقيادة واهمية ذلك فى تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى هو عامل مهم لتحقيق التنمية حيث

نجده يقول : " .. وانما انا قطب الرحى تدور على وانا بمكانى فاذا فارقتها استحار مدارها واضطرب ثفالها .. " (٥٦).

ان من أشهر كتبه التى كتبها لولاته للعمل بها، والتى تعتبر بمثابة دستور اقتصادى ومنهج عملى قابل للتطبيق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ما كتبه الى الأشتر النخعى عندما ولاه مصر، حيث يقول الامام على رضى الله عنه فى كتابه الذى أرسله الى الاشتر النخعى عندما ولاه مصر : هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر فى عهده اليه حين ولاه مصر، **جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها وعمارة بلادها** (٥٧).

ومن هذا يتضح أن الامام قد جمع وظائف الوالى فى أربع وظائف رئيسية، وحصر مهامه فى تلك الأمور الأربعة وهى : -

**أ- جباية الخراج :**

لقد عنى الامام على رضى الله عنه بهذا الأمر وذلك لما يشكله الخراج فى ذلك الوقت من أهمية وقيمة اقتصادية، لاسيما خراج مصر باعتبارها بلد زراعى آنذاك يكثر خراجه وتزداد ثرواته. حيث يشكل الخراج المصدر الرئيسى للأموال وأهم عنصر من عناصر الايرادات العامة للدولة الاسلامية فى ذلك الوقت، ومورد حيوى لبيت مال المسلمين يسهم فى توفير الايرادات الغزيرة والأموال الوفيرة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستخدامات المختلفة. ولذلك نجد حرص الخليفة الشديد على هذا المورد بحيث تتم جبايته على أتم وجه دون تقصير، وبعدل دون ظلم للرعية، وبأقل تكاليف ممكنة للجبايه.

أن حرص الامام رضى الله عنه على مصادر الأموال والتى من أهمها الخراج أمر تقتضيه مصلحة المسلمين من فقراء ومحتاجين، وامر تتطلبه الدولة للانفاق على الجيوش واخماد الفتنة المتأججة وتحقيق الأمن والرخاء لأفراد الرعية. كما أن حرصه هذا يعكس الزامه للولاة بضرورة تنفيذ ما يطلب منهم مع متابعتهم وارشادهم عند الضرورة، وحتى لايتركهم بحرية قد تجعل بعضهم يتصرف فى تلك الأموال تصرفا يبعدها عن أهدافها الحقيقية، وربما يوقع الخلافة والخليفة فى مداحض لايريد تكرارها فى عهده.

**ب- جهاد الأعداء:**

لقد عنى الامام بهذا الأمر منذ توليه الخلافة، وذلك لأنه يرى أن استتباب الأمن هو من اهم العناصر التى تؤدى الى الاستقرار وزيادة الانتاج، كما أن الاستقرار السياسى هو من أهم دعائم الاستقرار الاقتصادى لما يوفره من بيئة خصبة ومناخ ملائم للاستثمار والانتاج ومن ثم زيادة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادى. ولاننسى ان الجهاد يكون ليس فقط بالنفس ولكن بالمال أيضا. ان هذا يدل على اهمية العنصر الأول وضرورة الاهتمام به وهو " جباية الخراج " لتغطية متطلبات العنصر الثانى " الجهاد بالمال والنفس ". لقد أثبت الاقتصاد الحديث فى ظل العولمة أهمية المناخ الاستثمارى الملائم بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والعالمية التى تقودها الشركات متعددة الجنسية، ناهيك عن الاستثمارات المالية فى محافظ الأوراق المالية المحلية والدولية. لقد كان للامام السبق فى هذا الأمر عندما أكد على ضرورة الجهاد لتحقيق الأمن والاستقرار واخماد الفتن والقلاقل والثورات.

**ج- استصلاح أهلها :**

بمعنى رفع مكانتهم وقيمتهم واعلاء شأنهم بأمور كثيرة ووسائل متعددة ترفع من قيمة هذا المورد البشرى الانتاجى الهام وذلك العنصر الحيوى من عناصر الانتاج " عنصر العمل أو ما يسمى برأس المال البشرى ". وبهذا يكون للامام السبق فى الدعوة لتنمية قدرات رأس المال البشرى وتأهيلهم وتدريبهم واصلاح شأنهم وتطويرهم بما يتوافق مع البيئة المحلية والدولية المحيطة بهم آنذاك، لاسيما فى فترة تموج بالقلاقل وتعج بالفتن التى هى كقطع الليل المظلم.

لقد وضع الامام على رضى الله عنه القواعد الاساسية للعلم والبعد الاستشارى للعلماء واهمية ذلك عندما قال فى احد خطبه الهامة :فبادروا العلم من قبل تصويح نبته – اى وهو غض طرى فى نضارته وقبل ان تجف عروقه - ومن قبل ان تشغلوا بأنفسكم عن مستثار – بمعنى استثارة واستنباط العلم - العلم من عند اهله [٥٨].

كما ان استصلاح أهلها يشمل أيضا اصلاح ذات البين وتقوية علاقات التعاون والود بينهم، كل هذا بالطبع سوف يثمر فى شكل تعاون على البر والتقوى وتباعد عن الاثم والعدوان، فتزداد الوحدة ويكثر الانتاج داخل هذه الولاية وبينها وبين الولايات الاسلامية الأخرى .

**د- عمارة الأرض والبلاد :**

وهنا دعونا نقف وقفة طويلة، وننظر نظرة متأنية لتلك العبارة الجليلة وتلك الكلمات المضيئة المنيرة فى عالم النماء الاقتصادى. حيث نجد اصرار الخليفة على التأكيد على أهمية اعمار الأرض وضرورة تحقيق التنمية

الاقتصادية، وان كانت العبارة هنا تركز أكثر على النمو الزراعى، لكنها تشمل أيضا عمارة البلاد من كافة الجوانب وفى كل النواحى، زراعية وصناعية وتجارية وخدمية وغيرها.

ومن هنا، نجد أن سياسة الامام الاقتصادية تهدف وبوضوح الى اقامة مجتمع متكامل، بحيث تتكامل فيه أوجه التنمية الاقتصادية، مع احاطتها بسياج من التقوى والعمل الصالح، وهذا ما نلحظه فى كتابه الذى أرسله الى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهما عندما ولاه مصر وأرسله لتولية شئونها، حيث مما جاء فى هذا الكتاب قوله رضى الله عنه : ياعباد الله ان المتقين حازوا آجل الخير وعاجله، شركوا أهل الدنيا فى دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا فى آخرتهم، أباح الله لهم الدنيا ماكفاهم به وأغناهم، قال الله عز وجل "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون"(٥٩).

ولذلك فان هدف المتقين فى الحياة الدنيا هو استثمار الخيرات والنعم الموجودة فى المجتمع واستغلال الموارد أفضل استغلال وبما ينفع العباد ويحيى البلاد وتكثر الطيبات وتنعدم الخبائث، فيعم الخير ويسود الرخاء أرجاء المجتمع المسلم، ويزداد اليسر ويقل العسر ويزداد الانتاج ومن ثم يتحقق النمو الاقتصادى (٦٠).

كما أن الامام رضى الله عنه، يبين أن التقوى مفتاح كل خير اقتصادى ومصدر كل نماء، فيها ينمو الانتاج ويتحقق حد الكفاية فى الضروريات والحاجيات وربما تتوافر أيضا بعض التحسينيات من السلع والخدمات

الكمالية " الطيبات " طالما كانت من المباحات وليست من الخبائث " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث" (٦١). وهنا نجد الامام يقول : ان تقوى الله تعالى دواء قلوبكم وشفاء مرض أجسادكم، وصلاح فساد صدوركم ... ومن أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد وبعد دنوها (٦٢).

ولايخفى على الكثيرين من المتخصصين فى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، ان من أشد واخطر الشدائد هى الضيق المادى والفقر وعدم القدرة على توفير حد الكفاية. وهنا نجد قول الامام يضع حلولا لهذه الشدائد وضيق العيش، حيث يجعل من حلول التقوى وسيلة لطرد تلك الشدائد وتحقيق التوسعة للمواطنين وأفراد الرعية. ولم لا، وان من اهم علامات التقوى كما عرفها الامام على هى : الخوف من الجليل والعمل بالتنزيل والاستعداد ليوم الرحيل والرضا بالقليل، وان الخوف من الجليل يستدعى استمرار الاستغفار وتجديد التوبة، وما يستتبعه ذلك من توسعة للرزق وطيب للعيش مصداقا لقوله تعالى "وقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا " (٦٣).

ان نظرة الامام على رضى الله عنه للعمارة " التنمية " كانت نظرة متأنية تعكس أهميتها الشديدة فى فكره، ولولا قصر فترة خلافته وانشعاله بكثير من الأمور السياسية وجمع كلمة الأمة ودحر الفتنة واسبابها، لفعل الكثير فى عمارة البلاد وحقق كثيرا من معدلات التنمية والنمو الاقتصادى. ومما يؤكد هذا القول وذلك الاستنتاج ماقاله رضى الله عنه " لو استوت قدماى من هذه المداحض – بمعنى المزالق - لغيرت أشياء (٦٤).

**٣/٤ مفهوم وخصائص العمارة " التنمية " عند الامام:**

يؤكد بعض الباحثين ان الامام رضى الله عنه يرى ان التنمية الاقتصادية او العمارة تتطلب توافر عنصرين أساسيين هما[٦٥] :

١ : زيادة الانتاج

٢ : عدالة التوزيع

ومن هنا فان الامام يرى ان تحقيق التنمية لايكون فقط برفع مستوى الانتاج وزيادة الدخل القومى، ولكن أيضا من خلال زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل عن طريق عدالة توزيع الدخل واستفادة جميع أفراد المجتمع من جنى ثمار التنمية الاقتصادية مما يترتب عليه زيادة معدلات الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع القادرين وغير القادرين، وهذه مسئولية الدولة يجب ان تنهض بها وتؤديها على أكمل وجه.

ومما يؤكد ما سبق قول الامام رضى الله عنه : ما جاع فقير الا بما متع غنى. وهنا نجد ان الامام يعزى مشكلة الفقر الى سوء توزيع الدخل ووجود تباين كبير فى الدخل بين طبقات المجتمع وتفاوت كبير بين دخول الأغنياء والفقراء. ان مجتمع هذا حاله لم يجن ثمار التنمية التى حققها فى ظل الظلم البين والجور الواضح لبعض فئاته وهم الفقراء. ان حل هذه المشكلة كما يراها الامام تكون ببساطة من خلال الأخذ من الاغنياء " ما عليهم من زكاة وغيرها " والرد على الفقراء " من خلال أخذ حقوقهم من الأغنياء ومن الدولة. ان المام الفكر الاقتصادى للامام بهذا الأمر يعكس درايته بأهمية تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

بالاضافة لما سبق نجد الامام يؤكد فى رسائله لولاته على اهمية حفظ الحقوق المالية لأفراد الرعية، وضرورة تفريغ جزء من وقته لاستقبالهم وحل مشاكلهم الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولذلك نجده رضى الله عنه يقول لأحد ولاته: احفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافى الاسلام – أى من أفضل الغلات - فى كل بلد فان للأقصى منهم مثل الذى للأدنى وكل قد استرعيت حقه فلا يشغلنك عنهم بطر (٦٦).

اذا نظرنا الى احد عبارات الامام فى الجملة السابقة وهى قوله "فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى " نلمس فيها معانى اقتصادية جليلة من أهمها البعد الاقتصادى فى موضوع التخطيط الاقايمى والذى يركز على تنمية الأقاليم كلها وليس التركيز على اقليم دون الآخر أو تنمية منطقة على حساب منطقة أخرى ومن ثم تكون للمناطق القاصية حقها فى التنمية وفى النهوض بها مثل الذى يكون للمناطق الدانية طالما يدخل الجميع تحت امرة هذا الحاكم، وهنا يكون للقاصى حقه فى جنى ثمار التنتمية مثل الدانى تماما لا فرق بينهما. وهنا يكون الامام قد سبق الفكر الاقتصادى الحديث فى موضوع التخطيط الاقليمى بجوانبه الاقتصادية والفنية والهندسية، وليس كما هو الحال فى كثير من الدول الاسلامية وغير الاسلامية ما نجده من سوء للتخطيط الاقليمى وتركز التنمية فى العواصم والمدن الكبرى على حساب تهميش القرى والريف والمدن الصغيرة والتى بالطبع لم تأخذ حقها الكافى ونصيبها الكامل من التنمية.

ان تحذير الخليفة رضى الله عنه لواليه على مصر بأن لا ينشغل عنهم بكثرة النعم وتدفق الخيرات وطغيان النعمة، ومن ثم ينسى حقوق الرعية ويغفل عن توفير متطلباتهم، يعكس فكره الاقتصادى ذو النظرة العميقة، وذلك لأن كثرة المال ربما تطغى وتشغل كثير من الولاة عن الاهتمام بالرعية ونوفير متطلباتها والسهر على راحتها (٦٧).

كما ان من متطلبات التنمية فى نظر الامام رضى الله عنه التعاون والاتحاد أو ما يسمى فى الفكر الاقتصادى الحديث تنمية كافة القطاعات معا ليساند بعضها بعضا، ويقوى كل منها الآخر وذلك لأن مخرجات كثير من الأنشطة والقطاعات والصناعات والحرف هى بمثابة مدخلات ومتطلبات تنمية للقطاعات والانشطة والصناعات والحرف الأخرى. وهذا ما يسمى فى التنمية الاقتصاديى بالنمو المتوازن الذى قال به اقتصاديو التنمية، وهنا يكون الامام قد سبق رواد التنمية ومؤسسى الكثير من نظرياتها فى العصر الحديث، وقد وضع بداية ولو يسيرة لما وصل اليى مؤسسوا الاقتصاد الرياضى ومن أهمهم ليونتيف عندما وضع نموزج المدخلات والمخرجات للربط بين القطاعات الانتاجية المختلفة فى المجتمع مطبقا ذلك على المجتمع الأمريكى فى منتصف القرن العشرين .

ويؤكد ما قيل فى الفقرة السابقة قول الامام على رضى الله عنه : ان الرعية لايصلح بعضها الا ببعض ولاغنى لبعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة ومنها قضاة العدل ... ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الزمة ...، ومنها ذوو الحاجة والمسكنة ....، ولكل على الوالى حقه بقدر ما يصلحه (٦٨).

اذا تأملنا قول الامام فى الفقرة السابقة نجد فيه فوائد اقتصادية كثيرة لاسيما فى تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يحدد فيه طوائف المجتمع ومهامها الرئيسية فى مجال الخدمات. ان الامام اذا كان قد ركز فى البداية على الانشطة الانتاجية، الا أنه لم يهمل الأنشطة الخدمية والخدمات الانتاجية والاجتماعية والتى يرى الامام أنها تشمل الخدمات الآتية :

١- خدمة الأمن والدفاع والتى تلتزم الدولة بتوفيرها عن طريق توفير الجنود واجراء الرواتب عليهم وتوزيعهم فى الأمصار المختلفة وبما يحمى الثغور ويحقق الاستقرار السياسى الذى هو شرط أساسى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

٢- خدمة الأعمال الحكومية الادارية وهم كتاب العامة والخاصة وتقابل فى العصر الحديث دواوين المحافظات ومراكز ومجالس المدن وغيرها، والتى تلتزم الدولة بتوفيرها عن طريق توفير الكوادر المدربة للقيام بتلك المهام واجراء الرواتب عليهم وتوزيعهم على الاماكن والادارات المختلفة وبما يضمن فى النهاية توفير الكفاءة فى الأعمال المكتبية والمهام الادارية التى هى ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٣- خدمة القضاء والتى تلتزم الدولة بتوفيرها عن طريق توفير القضاة الأكفاء والمحاكم اللازمة لذلك واجراء الرواتب عليهم وتوزيعهم فى الأقاليم المختلفة، وبما يضمن سرعة البت فى القضايا وحل النزاعات بأقصى سرعة ممكنة - وليس كما يحدث الآن من تكدس للقضايا وتأخير البت فيها أحيانا لسنوات طويلة - حتى يحصل كل ذى حق على حقه

ويسود العدل ومن ثم ينعم الجميع بالأمن والرخاء ويجنى كل افراد الرعية ثمار التنمية الاقتصادية .

٤- خدمة المالية العامة : من جمع للأموال من مصادرها الرئيسية المعروفة من خراج وجزية وزكاة وغيرها والتى تلتزم الدولة بتوفيرها عن طريق توفير الجباة واجراء الرواتب عليهم وبما يضمن حفظ مابأيديهم من أموال وايصالها تامة غير منقوصة الى بيت المال والى مصادر الانفاق المختلفة لتلك الأموال. ان هذه الخدمة تقابل فى العصر الحديث وزارة المالية والتى تكون مسئولة عن الموازنة العامة للدولة فى جانبيها الايرادات العامة والنفقات العامة. ومن هنا يكون للامام السبق فى الاشارة ولو بطريقة غير مباشرة الى ذلك الأمر.

٥- خدمة التوفيق بين هذه الخدمات المختلفة والعدل بين الطوائف والفئات التى تنتمى الى تلك الخدمات وتؤدى تلك المهام. فلا تجور وظيفة على الأخرى ولا تهمل فئة على حساب الأخرى، فالجميع سواء كل يقوم بخدمة جليلة ويؤدى وظيفة مهمة، فلا وظائف سيادية وأخرى وضيعة. حيث يؤكد الامام على ذلك بقوله : ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه" أى دون زيادة أو نقصان .

كما أن الامام رضى الله عنه يؤكد على أهمية الصدق وعدم الغش باعتبارهما من متطلبات بل ومن مقومات وخصائص التنمية فى الفكر الاقتصادى الاسلامى، حيث لا تنمية بدون صدق وعدل ومصارحة – أو كما يسمى فى العصر الحديث بالمكاشفة والشفافية – ولا نمو فى وجود الغش والمخادعة سواء من الوالى أو من الرعية، وهنا يؤكد الامام على ذلك

بقوله : ان أعظم الخيانات خيانة الأمة وأفظع الغش غش الأئمة ". كما أن على الدولة ان تضمن تحقيق ذلك فهى مسئولة عنه مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ". وهنا نجد القول الصائب للامام فى هذا الشأن حيث يقول رضى الله عنه : بؤساً لمن كان خصمه عند الله الفقراء والمساكين "[٦٩]. ومن هنا نرى ان الامام يؤكد على مسئولية الدولة فى تحقيق العدل ومحاربة الغش وعدم أكل حقوق الفقراء ومن ثم ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل بطريقة عادلة، لأن معيار الحكم على النمو والتقدم الاقتصادى كما يرى المفكرين فى الاقتصاد الاسلامى بل والاقتصاد الوضعى هو ليس فقط فى زيادة الانتاج وتحقيق زيادة كبيرة فى معدلات الدخل القومى، أو بما بلغته المجتمعات من تقدم حضارى وسبق فى تطبيق العلوم والتكنولوجيا والمعرفة المتطورة، ولكن أيضا بضرورة تحقيق العدالة فى التوزيع وتوفير المستوى المعيشى اللائق لكافة أفراد المجتمع وفئاته بحيث يتم القضاء النسبى على الفقر وتوفير حد الكفاية لكافة أفراد المجتمع [٧٠].

**٤/٤ أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية عند الامام على رضى الله عنه**

**أولا: الأدوات السياسية:** ويقصد بها تحقيق الاستقرار السياسى وذلك من خلال توفير الأمن وتحقيق النظام. حيث ان تحقيق الأمن والنظام أمر ضرورى لتوفير البيئة المستقرة التى تدفع الأفراد الى العمل وتشجعهم على الكسب وزيادة الانتاج، بل وتشكل لهم دافعا قويا نحو الاستثمار وزيادة الانتاج. كل هذا فى النهاية يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير النمو الاقتصادى.

ان ما يؤكد الفقرة السابقة قول الامام رضى الله عنه الى واليه على مصر الأشتر النخعى : لايكون المحسن والمسىء لديك بمنزلة سواء، فان ذلك تزهيد لأهل الاحسان، وتدريب لأهل الاساءة على الاساءة والزم كل منهم ما ألزم نفسه [٧١]. ويتبع الامام ذلك القول قائلا : فالجنود باذن الله حصون الرعية وزين الولاة وعز الدين وسبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم"[٧٢].

يتضح لنا مما سبق ان الامام فى فكره الاقتصادى التنموى قد شدد على أهمية تحقيق الأمن وضرورة توفير النظام والاستقرار الداخلى مما يوفر مناخ سياسى مستقر يكون بمثابة أحد الدعامات التى يقوم عليها الاستقرار الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية. فهنا يشجع الامام الوالى على معاقبة المسىء ومنح المكافأة للمحسن فلا يكونان سواء لأن الأخذ على يد المسىء ايقاف له عند حده ومنعه من تكرار اساءته، بينما مكافأة المحسن ومنحه هى تشجيع له على التمادى فى الاحسان والبعد عن الظلم والغى والضلال. كما ان الامام يحدد لوالية كيف يمكن تحقيق ذلك الأمن وتوفير ذلك النظام من خلال توفير وتعبئة الجنود الذين هم حصون الرعية وحافز لها على العمل بالسوية. كما انهم اليد اليمنى للوالى فى حماية البلاد وتطبيق الشرع على العباد، ومن ثم يعز الدين وتقوى سبل الأمن ويسود الاستقرار ويشجع كل هذا على توفير بيئة صالحة وأرضية خصبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هنا فان استمرارية المجتمع متماسكا وتحقيق التنمية الاقتصادية فيه لايمكن أن يتم بدون توفير الأمن وتحقيق النظام، ويؤكد ذلك قول

الرسول صلى الله عليه وسلم ناصحا بعدم دخول البلاد التى تخلوا من السلطان : " اذا مررت ببلدة ليس بها سلطان فلا تدخلها، فان السلطان رمح الله فى الأرض" (٧٣).

**ثانيا: الأدوات الاجتماعية " تحقيق الاستقرار الاجتماعى والأمن الاجتماعى :**

ان من الأدوات الأخرى التى تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادى هو تحقيق التماسك الاجتماعى والتعاون الفئوى بين أفراد الرعية والحاكم من ناحية وبين أفراد الرعية وبعضهم البعض من ناحية أخرى. ان اقامة العدل الاجتماعى وتوفير التماسك الطبقى وتوفير المساواه النسبية هو أمر ضرورى يشجع على العمل ويدفع الى الانتاج ويحض على البذل والعطاء فينطلق الناس فى دنياهم راضين على أداء دورهم فى عمارة الأرض وعبادة الله حريصين ومسرعين.

ان ما يدل على ذلك قول الامام لواليه على مصر محذرا اياه وناصحا له فى نفس الوقت : " اياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة، فهنا يحذر واليه بأن يستأثر لنفسه بشىء ويبخل به على رعيته فهو قدوتهم فى ذلك وأسوتهم فى الضروب والمسالك. كما نجده يستطرد قائلا له : ان احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور ". ويقول له أيضا : " أنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فانك ان لم تفعل تظلم"(٧٤). فهنا نجد من جوامع الكلم للامام فى الفكر الاقتصادى، حيث يحذر والية من ان يمتنع الى الخروج عن الناس لقضاء مصالحهم والنظر فى شئونهم وحل مشكلاتهم وان يعدل فى كل ذلك ويكون فى كل

ذلك منزها عن الهوى مترفعا عن تفضيل أهله وتقريب أصفيائه لأنه فى فعله ذلك ميل نحو العدل وبعد عن الظلم فتنصلح الأمور وتقوى المراكز والثغور. كما يبين للوالى أيضا مخاطر الابتعاد عنهم والاحتجاب منهم ففى ذلك تضييق عليهم وقصور فى أدائه لمهامه لهم.

فاذا نظرنا الى تلك الأفكارنجدها تشدد على ضرورة تحقيق التماسك الاجتماعى من خلال الزام الحكام والولاة من قبل الخليفة بانصاف افراد الرعية من أنفسهم ومن أهلهم وأقاربهم وزويهم، وأن يحول بين هؤلاء وبين الاستئثار بشىء من المكاسب والمغانم. كما يأمر الحاكم بأن يخرج الى الناس ويختلط بهم ويتعرف على واقعهم وعدم الاكتفاء برأى القلة من حوله، فربما تكون قلة شر وبطانة سوء توضح له الأمور كما تراها مناسبة لها، مما يؤدى فى النهاية الى تفتيت المجتمع الى طبقة ذات خطوة وفئة قليلة تمتلك الرأى والسطوة، وعلى الجانب الآخر باقى أفراد الرعية محروقة وليس لها رأى مما يجلب السخط وعدم الرضا على الحاكم، ومن ثم تتمنى الرعية زوال ولايته والتخلص منه(٧٥).

كما يحاول الامام اقناع ولاته بما يقوله لهم من القول والنصح السابق عرضه، ويبين ان ذلك يعود عليهم بالخير ويرجع اليهم بالنفع والسرور والرضا، فتحصل الراحة النفسية. حيث نراه يقول لواليه على مصر " ان أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل فى البلاد وظهور مودة الرعية"(٧٦). ان فكر الامام هنا يركز على تحقيق الوالى للعدل الاجتماعى والاقتصادى فيستقر المجتمع ويجنى الجميع ثمار الخير والتنمية فيرضى الشعب عن

الوالى برضى الله عليه بما سلكه من دروب الخير ونأى بنفسه عن مداحض الشر، ومن ثم يتمسك الجميع بواليته ولا يرضون عنه بديلا.

ان منح الحقوق لأصحابها واعطاء كل ذى حق حقه واضافة الجهد الى صاحبه يؤدى الى تحقيق الرضا الشعبى عن السياسة العامة للدولة وحرص الوالى وحكومته على تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعى، وذلك لأن الاسلام يحث على الثروة ويشجع الغنى ولكن بشرط ألا يكون المال متداولا فقط بين الأغنياء يمنعون منه حق الفقراء، فهنا يجب على الدولة التدخل لموازنة الأمور واعادة توزيع الدخل بما يضمن تقليص الفقر والوصول بالفقراء الى حد الكفاية، والا تكون الدولة فى غفلة عن تلك الأمور أو متجاهلة بما يمكن أن تعكسه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية (٧٧).

كما ان الامام على رضى الله عنه يرشد واليه الى ضرورة توضيح الأمور للرعية وشرحها لهم حتى لايلتبس عليهم الأمر ولاتختلط عليهم المسائل، فيظنون بالوالى الظنون ويفسرون تصرفاته تفسيرا يبعد عن الحقيقة ويجانب الصواب، وهنا يحدث الخلل الاجتماعى وتشك، ومن ثم لاتثق الرعية فى الوالى. وهنا نجده يقول لعامله على مصر الأشتر النخعى: "وان ظنت بك الرعية حيفا – أى ظلما – فأصحر لهم بعذرك وأعدل عنك ظنونهم باصحارك، فان ذلك رياضة منك لنفسك ورفقا برعيتك" (٧٨).

من هذه النصيحة الأخيرة نجد ان الامام على رضى الله عنه يؤكد لهم على ضرورة توضيح الأمور حتى لايلتبس عليهم الأمر فتنكشف الظنون عندهم ويطمئنون الى عدل الوالى والى تواضعه معهم بمكاشفتهم والتعامل

معهم بشفافية وعدم التعالى عليهم، والميل نحو الرفق بهم وعدم تركهم فى حيرة من أمرهم، ومن ثم العودة بالرعية الى الطريق القويم والمضى بهم نحو السراط المستقيم [٧٩]، "سراط الله الذى له ما فى السماوات وما فى الأرض، ألا الى الله تصير الأمور[٨٠].

ويؤكد ذلك قوله تعالى "وأن هذا سراطى مستقيما فاتبعوه ولاتتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون"[٨١].

ان اختيار الطريق المستقيم والجنوح نحو الوسطية التى جاء بها الاسلام " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا[٨٢]، أمر يلفت اليه الامام نظر ولاته للوصول الى ثقة أفراد الرعية بهم ومن ثم تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعى، حتى لو ترتب على ذلك التصرف غضب وعدم رضا أصحاب المصالح الخاصة وطبقات النفوذ وجماعات الضغط كما تسمى فى العصر الحديث، وذلك لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، حيث يقول رضى الله عنه " ليكن أحب الأمور اليك أوسطها فى الحق وأعمها فى العدل وأجمعها لرضى الرعية، فان سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وان سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة، وليس أحد من الرعية أثقل على الوالى مؤنة فى الرخاء، وأقل معونة له فى البلاء ..، وأضعف صبرا عند ملمات الدهر من الخاصة، وانما عماد الدين وجماع المسلمين، والعدة للأعداء، العامة من الأمة. فليكن صفوك لهم وميلك معهم"[٨٣].

لقد سبق فكر الامام على رضى الله عنه عصره بقرون كثيرة وأزمان بعيدة حيث نجده فى الفقرة السابقة يحذر من مغبة الميل لصالح الطبقت

الارستقراطية وجماعات الضغط وفى نفس الوقت اهمال عامة الشعب وتفويت حقوقهم عليهم لأن هذا يزيد من التنافر ويؤصل التفاوت ومن ثم الفرقة وعدم الاتحاد، وهذا مايحدث فى كثير من الدول وخاصة الدول الاسلامية، وكل هذا بالطبع يفت فى عضض التنمية ويخزل من حماس الافراد نحو الانتاج والعطاء.

**ثالثا : الأدوات الاقتصادية** : تعتبر الأدوات السابقة التى ركز عليها الامام بمثابة أدوات تمهيدية ومقدمات ضرورية تتطلبها عملية تفعيل الأدوات الرئيسية والوسائل الهامة والمباشرة فى تحقيق العمارة ورفع معدلات التنمية الاقتصادية. لقد أشار الامام على رضى اللله عنه الى تلك الأدوات، ولمح الى تلك الوسائل الاقتصادية التى من شأنها ان تنمى الأنشطة والقطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الخدمات المهمة ذات الطابع الانتاجى وايضا ذات الطابع الخدمى. وسوف نقوم بتناول فكره التنموى، وعرض سياسته الاقتصادية فى القطاعات المختلفة وذلك على النحو التالى : -

١- وسائل وأدوات تنمية القطاع الزراعى : لقد أكد الامام على اهمية النشاط الزراعى ومايرتبط به من أنشطة فرعية، باعتباره القطاع الاقتصادى القائد لعملية التنمية أنذاك لاسيما فى احدى ولايات الدولة الاسلامية وهى مصر باعتبارها بلدا زراعيا، حيث يقول رضى الله عنه : " فأفسح فى آمالهم وواصل فى حسن الثناء عليهم ..، وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج لأن ذلك لايدرك الا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة خرب البلاد وأهلك العباد ولم

يستقم أمره الا قليلا ....، ولايثقلن عليك شيء خففت به المئونة عليهم، فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك" [٨٤]. وهنا نجد ان الامام رضى الله عنه يشد انتباه عماله ويلفت نظر ولاته الى ضرورة واهمية بل وفوائد تخفيف الأعباء عن كاهل المزارعين، لأن فى ذلك تخفيف عليهم فى نفقات وتكاليف الانتاج وبالتالى استغلال لتلك الفوائض المتولدة عن تخفيف الأعباء الحكومية في الانتاج والاستصلاح والتوسع فى الزراعة توسعا أفقيا وتوسعا رأسيا أيضا بشراء البذور المنتقاة والانفاق على الأسمدة الجيدة وتوفير آلات الرى والرش الحديثة، ناهيك عن استقطاب العمالة الماهرة والأيدى العاملة الكفء، فيزداد تبعا لذلك الانتاج ويتحقق النمو والرخاء ويسهم القطاع الزراعى اسهاما قويا فى قيادة عملية النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية[٨٥].

وهنا نؤكد ان الامام قد سبق بفكره هذا الكثير من الاقتصاديين فى موضوعات اقتصاديات الحجم وقوانين الغلة والتكنولوجيا وتخفيض النفقة المتوسطة. بل ان الامام رضى الله عنه قد سبق بفكره كثير من المتخصصين فى علوم المالية العامة والضرائب بما اكد عليه من أن ذلك التصرف سوف يعود فى النهاية بالخير الكثير على الدولة وبيت مالها فى صورة خراج متزايد فيمتلىء بيت مال المسلمين وتتوفر المصادر الخصبة لمالية الدولة لتستطيع الانفاق منها على الاستخدامات المختلفة لتلك الأموال أو ما يسمى بالانفاق الحكومى. ومن ثم يؤدى هذا الى تعظيم الخراج، أو بالمعنى المالى الحديث تعظيم عائدات الضرائب وزيادة الحصيلة من خلال ما يسمى بالمعدل الأمثل للضريبة الذى قال به اقتصاديوا المالية العامة الحديثة.

لقد اهتم الامام بالقطاع الزراعى حتى فى دعائه وصلواته حيث نجده كثيرا ما يفزع الى اللله بصلاة الاستسقاء ويجأر الى المولى الكريم بالدعاء ومنها قوله :... ندعوك حين قنط الأنام ومنع الغمام وهلك السوام ان لاتؤاخذنا بأعمالنا ولاتأخذنا بذنوبنا وانشر علينا رحمتك بالسحاب المنبعق والربيع المغدق والنبات المونق سحا وابلا تحيى به ما قد مات وترد به ما قد فات اللهم سقيل منك مريعة زاكيا نبتها ثامرا فرعها ناضرا ورقها تنعش – وهنا نلحظ معنى النمو والانتعاش الاقتصادى الذى يرد فى فكر وكلام الامام – بها الضعيف من عبادك وتحيى بها الميت من بلادك، اللهم سقيا منك تعشب بها نجادنا –بمعنى مرتفعاتنا – وتقبل بها ثمارنا وتعيش بها مواشينا وتندى بها اقاصينا – وهنا نستشعر معنى الشمول والرغبة فى التغطية الكاملة للتنمية – وتستعين بها ضواحينا من بركاتك الواسعة وعطاياك الجزيلة على بريتك المرملة – اى الفقيرة – ووحشك المهملة .. "[٨٦]. كما يقول ايضا فى دعاء مشابه :" اللهم انشر علينا غيثك وبركتك ورزقك ورحمتك واسقنا سقيا نافعة مروية معشبة، تنبت بها ما قد فات وتحيى بها ما قد مات، نافعة الحياة كثيرة المجتنى، تروى بها القيعان وتسيل البطنان وتستورق الأشجار وترخص الأسعار – وهنا نلمس فى فكرة الاقتصادى حرصه الشديد على محاربة ارتفاع الاسعار وتحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار أو ما يسمى فى لغة الاقتصاد بمحاربة أو استهداف التضخم – "انك على ما تشاء قدير"[٨٧].

كما نجده رضى الله عنه فى موضع آخر يؤكد على الزراعة الطيبة والعرس الحلال والماء الحلال حيث يقول : " واعلم ان لكل عمل نباتا ؟،

وكل نبات لا غنى به عن الماء، والمياه مختلفة فما طاب سقيه طاب غرسه وحلت ثمرته، وما خبث سقيه خبث غرسه وأمرت ثمرته"(٨٨).

من الفقرة السابقة نجد أن الامام على رضى الله عنه قد سبق غيره بالتلميح لفترات الايطاء التى لابد وأن تنقضى بين كل قرار استثمارى زراعى أو غير زراعى وبين جنى ثمار ذلك القرار وهذا له آثاره الاقتصادية الكثيرة سواء على القطاع الزراعى نفسه أو على القطاعات الأخرى المرتبطة، كما ان فى ذلك اشارة ايضا الى الدورات التجارية وفترات الرواج والكساد التى تصيب كثير من الاقتصاديات لاسيما الاقتصاديات الرأسمالية. وبذلك يكون الامام قد سبق كوندراتيف وغيره ممن قالوا بالدورات التجارية والاقتصادية فى العصر الحديث. كما ان الامام هنا يحذر من مغبة التمادى فى جمع الخراج من جانب الولاة على حساب مصلحة المزارعين لأن ذلك سيترتب عليه خراب الأرض الزراعية بسبب عدم قدرة أصحابها على الانفاق عليها بعد دفعهم الخراج الخاص بها (٨٩).

**٢- وسائل وأدوات تنمية القطاع الصناعى:**

بالرغم من ان الصناعة فى عهد الامام رضى الله عنه لم تكن قد تطورت بعد، حيث كان معظمها صناعات بسيطة فى شكل حرف تضم عمالة قليلة وغير مدربة فى معظم الاحيان، الا أن الامام رضى الله عنه قد أوصى خيرا بالصناع، لأنهم يقدمون خدمات جليلة وضرورية لأفراد الرعية، حيث يوفرون لهم انتاج الكثير من السلع والخدمات. وفى هذا المقام يقول الامام على رضى الله عنه مشددا على أحد ولاته فى هذا الأمر : " وأستوص بذوى الصناعات وأوص بهم خيرا"(٩٠). من هذا القول نستخلص

حرص الامام على هذه الفئة المنتجة، وكأنه قد أحس بعلمه وبنفاذ بصيرته وتوقعاته ان الصناعة ستكون من اهم اسياب التنمية، بل وستقود الثورة الصناعية – كما حدث فى القرن التاسع عشر – العالم الى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى. ان استقرار الحياة الصناعية يؤدى الى تقدم البلاد وعمرانها والى رفاهية الشعوب.

**٣- وسائل وأدوات تنمية القطاع التجارى :**

لم يغفل الامام على رضى الله عنه اهمية التجارة والتجار فى تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول بمعدلات النمو الاقتصادى الى نسب مرتفعة. كما انه لم يكتف فقط بذكر التجارة الداخلية والعناية بها، وانما اهتم ايضا بالتجارة الخارجية وما يمكن ان تؤديه من دور ايجابى فى دفع عجلة النمو الاقتصادى. لقد تأكد ذلك فى العصر الحديث سواء على المستوى النظرى ( ظهور نظريات تؤكد على دور التجارة الخارجية من تصدير واستيراد فى تحقيق التقدم الاقتصادى، أو على مستوى السياسة الاقتصادية (حيث سلكت دول سياسة التنمية القائمة على تشجيع الصادرات، بينما مضت دول أخرى لتطبق سياستها التنموية معتمدة على احلال الواردات، فى حين اتجهت مجموعة ثالثة نحو تبنى سياسة التنمية القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتى بالتركيز على التوجه الداخلى والاهتمام بأنشطتها المحلية وبتجارتها الداخلية.

وهنا نجد لامام على رضى الله عنه يوصى بالتجار خيرا وبطلب من الولاة دعمهم والعناية بهم ليستمرون فى العطاء، حيث يقول : " استوص بالتجار خيرا وأوصى بهم خيرا، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق

ببدنه، فانهم مواد المنافع، وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح فى برك وبحرك وسهلك وجبلك"[٩١]. مما سبيق يتضح لنا حرص الامام على ازدهار النشاط التجارى داخل البلاد وخارجها واثناء تنقلاتها فى الطرق البرية والبحرية وعبر الطرق المعبدة وغير المعبدة، وهنا يشير الى اهمية النقل الداخلى والدولى سواء البرى أو البحرى، والذان ينقل عن طريقهما اكثر من ٨٥% من قيم التجارة الدولية فى العصر الحديث، ولم يكن معروفا فى عهدة النقل الجوى الذى ينقل فى العصر الحالى ١٥% تقريبا من التجارة العالمية.

ولذلك فقد وضع الامام من الضوابط التى تكفل توفير الجو المناسب لتنشيط حركة التجارة العالمية، ومنع اى نوع من الاحتكارات والتلاعب والغش فى المكاييل والموازين وغيرها مما سيكون له انعكاساته السلبية وآثاره السيئة على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى. وهنا نجد الامام على رضى الله عنه يقول لواليه الأشتر النخعى : " ... فأمنع من الاحتكار فان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه، وليكن البيع بيعا سمحا، بموازين عدل، وأسعار عدل لاتجحف بالفريقين، البائع والمبتاع، فمن قارف حكرة – اى مارس الاحتكار – بعد نهيك اياه فنكل به وعاقب فى غير اسراف" [٩٢].

ويلخص احد الباحثين فكر الامام على الاقتصادى بالنسبة للتجارة فى ثلاثة امور رئيسية هى على النحو التالى [٩٣] : -

١- التأكيد على ضرورة اهتمام الدولة بالنشاط التجارى وشئون التجار، وذلك من خلال المحافظة والرعاية وتحقيق الأمن والنظام وبما يضمن توفير المناخ الملائم والبيئة المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- ضرورة ان تتدخل الدولة فى الوقت المناسب لمنع الاحتكار ومنع الاضرار بالناس، وكذلك التدخل لتحديد الاسعار فى الأوقات الاستثنائية وفقا لنظرية الثمن العادل، وبما يضمن تحقيق مصالح الطرفين البائع والمشترى، وفى نفس الوقت السير على نهج الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عندما نهى عن الاحتكار، بقوله : " من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله تعالى منه "، وقال مانعا التدخل للتسعير عندما يكون السعر عادلا ومحققا لمصلحتى البائعين (جانب العرض ) والمشترين ( جانب الطلب )، حيث يقول صلى الله عليه وسلم "ان الله هو المسعر الباسط الرازق وانى لأرجوا ان ألقى الله وليس احد منكم يطلبنى بمظلمة فى دم ولا مال " (٩٤).

اما اذا كان السعر غير عادل والثمن مجحف لأحد الطرفين، فانه يصبح لزاما على الدولة ان تتدخل، والوالى ان يمنع هذا الظلم ويضع الضوابط التى تكفل عدالة التسعير، وهذا ما حدث بالفعل فى عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وهذا يعكس تأثر الامام بالفكر الاقتصادى لعمر بن الخطاب (٩٥).

ويرى البعض _ ونحن نتفق مع هذا الرأى – ان الدولة اذا تدخلت لتحديد السعر وكان ذلك السيعر المحدد من قبل الدولة يلحق الضرر بالمنتج او بالمستهلك، فهنا يجب على الدولة ان تتحمل فروق الاسعار هذه من خلال

مـا يسـمى فـى العصـر الحـديث بـالمنح والاعانـات سـواء للمننتجـين او للمستهلكين او للمستوردين والمصدرين فى التجارة الخارجية[٩٦].

٣- ضـرورة مراقبـة المنكاييل والموازين وارشـاد النـاس الـى السماحة فـى البيع والشراء وشتى انواع التعامل، وذلك لأن مراقبة الدولة لتلك الأمور يضمن عدالة عمليات البيع والشراء وعدم غبن احد الطرفين فيتحقق العدل ومن ثم ينشط العمل التجارى وتزداد التنمية الاقتصادية، ومن ثم تعمر البلاد ويغنم العباد.

**٤- وسائل وأدوات تنمية الخدمات الاخرى المكملة:**

حيث لم يغفل الامام على رضى الله عنه عن خدمات اخرى وانشطة متباينة بخلاف الزراعة والصناعة والتجارة، ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره من خدمات انتاجية وخدمات اجتماعية مثل خدمة العدل عن طريق القضاء، وخدمة الأمن عن طريق الجيوش، وخدمة المكاتبات الحكومية عن طريق عمال الادارة وكتاب الخاصة والعامة، واى عمل او خدمة اخرى يمكن ان تسهم فى تحقيق التتنمنية الاقتصادية وتساند عملية انتاج السلع المادية، ان ما يؤكد ذلك قول الامام على رضى الله عنه الى واليه الأشتر النخعى :" ... الصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها "[٩٧].

وهنا نجد الامام يطلق على هذه الفئة تعبير الصنف الثالث، حيث يقدمون خدماتهم المساندة للقطاعات والانشطة الاخرى التى لاتستطيع القيام

بدورها على أكمل وجه الا بما تقدمه تلك الفئة ويعرضه ذلك الصنف (الصنف الثالث حسب تعبير الامام) من خدمات .

**٥/٤ وظائف الوالى –كما يراها الامام-ودورها فى تحقيق التنمية وكيفية تحقيقها:**

يمكن أن نلحظ وظائف الوالى التى حددها الامام فى قوله لواليه على مصر بقوله : " هذا ما امر به عبد الله امير المؤمنين على مالك بن الحارث الاشتر فى عهده اليه حين ولاه مصر جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح اهلها وعمارة بلادها".

من هذا النص نجد ان الامام قد سبق بفكره الاقتصادى الخلفاء السابقين عنه، حيث لم يقم –مثلما فعل عمر – بتقليد هذه المهام لأفراد عدة بأن يعين شخصا لقيادة الجيش وآخر لجمع الخراج وثالثا للقضاء، الا ان الامام هنا قد اضاف وظيفة جديدة وكلف الوالى بمهمة حديثة وهى عمارة البلاد اى تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يؤكد حرص الخليفة على تحقيق التنمية، ويؤكد ايضا على مسئولية الدولة فى تحقيق النمو الاقتصادى بأن أوكل مسئولية ذلك الى الوالى الذى يقوم ضمنيا بوظيفة وزير الاقتصاد ووزير المالية فى العصر الحديث ضمن مهام عمله الأخرى. ويقول البعض بأن الامام لو قام بتخصيص مسئول عن العمارة فقط لسبق بذلك كل تنظيم انمائى حديث درج على تعيين مجلس أعلى لشئون التنمية [٩٨].

اما عن كيفية تحقيق تلك الوظائف وتنفيذ تلك المهام فانه يكون من خلال رسم سياسة التنمية الاقتصادية. فان الامام يضع الملامح الرئيسية لذلك، حيث نراه يفضل ويقدم وظيفة عمارة الارض على وظيفة جمع

الخراج وهذا يعكس بعدا تنمويا رائعا تجلى عنه فكر الامام على رضى الله عنه، كما انه يمكن ان نلحظ فى سياسة الامام التنموية تأجيل وتأخير الاستهلاك الحالى من اجل توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومى لتحقيق التنمية والعمارة فى المستقبل، وهنا نجده يلفت النظر الى اهمية وضرورة احداث التراكم الرأسمالى فى المجتمع، حيث يتحقق للمزارعين وغيرهم القدرة على الادخار الناجم عن انخفاض وتأجيل الخراج فى البداية، ومن ثم تزداد المدخرات لدى القطاع الخاص الذى يقوم بدوره بالاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج وتحقيق العمارة، وهنا نجد الامام يأمر واليه بأن لا يأخذ منهم الا العفو اى الزيادة او الفائض عن حاجتهم، حيث يقول لواليه : " اذا قدمت عليهم، فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيف ولا رزقا يأكلونه، ولا دابة يعملون عليها، ولا تبع لأحد منهم عرضا فى شىء من الخراج، فانما أمرنا ان نأخذ منهم العفو" (٩٩).

ومن عناصر سياسته المالية التى رسمها الامام لواليه تحميله المسئولية وتشجيعه على تحملها حيث ينسب اليه البلاد بقوله: بلادك، وقوله: ولايتك، وهذا ما نلحظه فى قوله : "ولا يثقلن عليك شىء خففت به المؤنة عليهم فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك وتزيين ولايتك". كما ان المقولة السابقة تلفت النظر الى الأهمية المعنوية والجانب النفسى للتنمية فى تجميل البلاد وتزيين الأماكن المختلفة للولاية بجانب التنمية المادية من زيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

لقد وضع الامام على رضى الله عنة الأطر العامة لتحقيق العمارة اهمها كتاب الله تعالى وسنة رسول صلى الله عليه وسلم وتوفير مجتمع

المتقين الحريصين على الأعمال الصالحة حيث يقول : " فلمثل هذا ياعباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله تعالى ،.... أردد الى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب، ويشتبه عليك من الأمور، ... " (١٠٠).

**٥/ الخلاصة: النتائج:**

فى ضوء ما تم استعراضه استقرائيا واستنباطياً، وتطبيقاً للمنهج التاريخ عن الفكر الاقتصادى للإمام على. فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج واستخلاص عدد من الثمار للفكر الاقتصادى للإمام نوجزها فيما يلى:

١- أن المرجعية الرئيسية للفكر الاقتصادى للإمام تنبع من القرآن الكريم باعتباره الدستور فى جميع الشئون بما فيها الاقتصادية للمسلمين. ومن ثم فإن المنهج الاقتصادى المعتمد عند الإمام هو المنهج الاقتصادى المستنبط من الفكر الإسلامى

٢- كما أن المرجعية الدينية الثابتة للفكر الاقتصادى للإمام تنبع من السنة النبوية باعتبارها مكملة (شارحة ومفسرة ومقررة) للقرآن الكريم. كما لم يمكن الفكر الاقتصادى للإمام مستقلا، أو بمعزل عن الفكر الاقتصادى والخبرة المالية لمن سبقه من الخلافة الراشدة، فقد كان متفاعلا مع فكر من قبله يأخذ منه الكثير ويطبقه

٣- كان الإمام صاحب فكر اقتصادى مستنير ومرن، فى نفس الوقت الذى كان يتمتع فيه بخصوصية فى تفكيره الاقتصادى، ومن هنا نجده يعترض - بأسلوب غاية فى التأدب – على بعض التبطيقات الاقتصادية التى مارسها الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان، بل

ويحاول اقناع الخليفة بالعدول عن بعض تلك التطبيقات لما لها من آثار سلبية على بعض الأهداف الاقتصادية والتى من بينها هدف تحقيق العدالة فى توزيع الدخل، "الوظيفة التوزيعية "، بهدف تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٤- لقد كان الفكر الاقتصادى المستقل والقوى ذو النظرة بعيدة المدى للإمام، وعدم قبوله للتغيير والتعديل المخل بمصلحة الأمة والرعية الاقتصادية سبباً فى جلب المتاب للإمام ودخوله فى معترك سياسى مع المناوئين له فى تلك الحقبة الزمنية التى كانت تموج بالفتن وتعج بالقلاقل والثورات. ومن ثم فإن الفكر الاقتصادى للإمام كان يتسم بالجدية والصراحة والوضوح وعدم المهادنة للأعداء أو المجاملة للأهل والأقارب والأصدقاء.

٥- اتسم فكر الإمام الاقتصادى بتقديمه للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتفضيل الغير عن الذات، وتقديم من يستحق على من لا يستحق فكان فكراً عادلاً

٦- اتسمت تطبيقاته الاقتصادية بمراعاته للدقة فى اختياره لولاته وممن يعتمد عليهم فى الشئون الاقتصادية والمالية. حيث قام بتوزيع الولاة على الأمصار بحنكة وحرص شديدين على المصلحة الاقتصادية للمسلمين لاسيما فيما تتعلق بجمع أموال المسلمين من خراج وغيرها (الإيرادات العامة للدولة) واستخدامها واتفاقها

٧- لقد اتسم فكره الاقتصادى وتطبيقات ذلك الفكر فى حرصه الشديد عند تولى الخلافة على تحقيق العدل الاقتصادى وتوفير الحاجات

الضرورية للرعية بالرغم من الظروف السياسية (الثروات والقلاقل والانشقاقات وخروج معاوية ... إلخ). والاقتصاد (العصيان الاقتصادى للخوارج – منع الزكاة من قبل الخوارج – انخفاض الموارد العامة – زيادة الإنفاق العام على إخماد الثورات الفتن). فبالرغم من كل ذلك كانت الظروف الاقتصادية زمن ولايته تتسم بالتحسن والرفاهية

٨- كما اتسم فكره الاقتصادى بالتأكيد على العدالة الاقتصادية وحرصه على الزكاة باعتبارها فريضة مالية مسئول عنها كحاكم (عن تحصيلها وإنفاقها) لتحقيق العدالة

٩- اتسم فكره الاقصادى ببعد النظر، حيث أشار منذ ما يقرب من ١٤ قرن من الزمن على أهمية تنمية قدرات الموارد البشرية ورفع كفاءة عنصر رأس المال البشرى، وذلك بالتأكيد على أهمية التعلم والتدريب لدرجة أن بعض فروع العلم تنسب إليه. كما كان بدعو فى فكره الاقتصادى إلى التعاون الاقتصادى والاتحاد والتكامل

١٠-كان الإمام يؤكد دائماً في فكره الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالاستقرار الاقتصادى الكلى وتحقيق التوازن الاقتصادى وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية. فقد كان يركز على أهمية الإدخار وتحقيق التراكم فى رأس الما

١١-استم فكره في العمارة (التنمية الاقتصادية) بالوضوح. فمن أوضح وأجل أسهاماته فى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى أو ما يسمى بالعمارة، حيث نلمس ذلك بوضوح فى توجيهاته وتعلمياته للقائمين

على شئون المال والاقتصاد. إن من أشهر كتبه وتوجيهاته المالية والاقتصادية التى تعتبر بمثابة دستور اقتصادى ونهج عملى قابل للتطبيق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ما كتبه إلى الأشتر

١٢-لقد كانت سياسة الإمام الاقتصادية تهدف وبوضوح إلى إقامة مجتمع متكامل بحيث تتكامل فيه أوجه التنمية الاقتصادية، مع حمايتها – فى نفس الوقت – بإطار من التقوى والعمل الصالح. وهذا ما تلحظه فى رسالته إلى محمد بن أبى بكر عندما ولاه مصر.

١٣-لقد كان فكر الإمام فى التنمية الاقتصادية أو العمارة ينصب على ضرورة توافر عنصرين رئيسسين هما زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع. فإن العبرة لا تكون عنده فقط برفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل القومى، ولكن أيضا بزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل وتحقيق عدالة توزيع الثروات ومن ثم استفادة جميع أفراد الرعية من جنى ثمار التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية. لقد كان الإمام يرى أن هذه مسئولية الدولة يجب أن تقوم بها وتنهض تبعاتها ومسئولياتها.

١٤-لقد اتسم فكره الاقتصادى واتصفت سياسته الاقتصادية بحرصه الشديد على حفظ الحقوق الاقتصادية، حيث كان يؤكد فى رسائلة لولاته على أهمية توفير تلك الحقوق المالية لجميع أفراد الرعية، وضرورة تخصيص جزء من وقتهم لاستقبال الرعية والفصل فى أمورهم وحل مشاكلهم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

١٥-لقد اتسم فكرة الاقتصادى التنموي وبالتأكيد على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والسير قدماً فى كافة القطاعات لتدعيم تلك

القطاعات بعضها البعض، ومن ثم فقد سبق الإمام كثير من رواد التنمية الاقتصادية فى العصر الحديث ومؤسسى الكثير من نظرياتها (بريينس – هيرشمانيه).

١٦-لقد اتسم فكره الاقتصادى التنموي ليس بالتركيز فقط على القطاعات الإنتاجية، وإنما الإشارة إلى أهمية التركيز أيضا على تنمية وتطوير الأنشطة والقطاعات الخدمية مثل الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية كخدمات الأمن والدفاع والخدمات الإدارية والحكومية وخدمة المالية العامة والقضاء وغيرها.

١٧-لم يهمل الإمام فى فكره الاقتصادى الجانب الاجتماعي للتنمية، حيث يشدد فى فكره الاقتصادى على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للتماسك الاجتماعى من خلل الزام الحكام والولاة من قبل الخليفة بإنصاف أفراد الرعية من أنفسهم ومن أهلهم وأقاربهم وزويم، وأن يحول بين هؤلاء وبين الاستثمار من المكاسب والغنائم إن تحقيق العدل الاقتصاى يعتبر من أهم ركائز جنى ثمار التنمية الاقتصادية.